مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 15 أيلول 2023

عين على العدو الجمعة 15-9-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **موقع والا** :دخل 5 مستوطنين إلى جنين الليلة بسيارتهم، واعترضهم عدد من سكان المنطقة، وسرعان ما استدعيت قوة من الشرطة الفلسطينية إلى المكان وقامت بإنقاذهم، قال مسؤول أمني لموقع والا: "لولا تدخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية لانتهى الحدث بطريقة سيئة للغاية."
- **المتحدث باسم جيش العدو**" :بناء على تقييم الوضع الأمني وتوجيهات المستوى السياسي سيتم فرض إغلاق شامل على منطقة الضفة الغربية، وسيتم إغلاق المعابر مع قطاع غزة خلال أيام عيد رأس السنة العبرية، سيتم فرض الإغلاق بدء من منتصف يوم الجمعة 23/09/15وسيتم رفعه في يوم الأحد الساعة 23:59 بناء على تقييم الوضع الأمني، سيتخذ لاحقًا قرار بشأن إمكانية فرض إغلاق خلال الأعياد المقبلة بناء على تقييم الوضع الأمني."
- **المتحدث باسم جيش العدو"** :خلال الليل، رصدت مراقبات الجيش فلسطينيين حاولا عبور العائق الأمني من جنوب قطاع غزة إلى الغلاف وتم تحويلهما للتحقيق."
- **قناة كان** :الحكم بالسجن 20 عاما على "نذير أحمد" منفذ عملية باب العمود في مايو من العام الماضي، والذي أصيب خلالها مجند حرس حدود بجروح خطيرة.
- **إذاعة جيش العدو** :سمح بالنشر: جرى في ميناء أسدود إحباط عملية تهريب ضخمة لـ 16 طناً من المواد المخصصة للصواريخ قادمة من تركيا كانت في طريقها إلى قطاع غزة.
- **موقع والا** :تخطط حماس عصر اليوم لمواجهات على حدود غزة، وسيقوم "الجيش الإسرائيلي" بتعزيز تواجده في المنطقة.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **معاريف :**اعتقال "7 إسرائيليين" في أوكرانيا بتهمة تعاطيهم المخدرات والتسبب في حادث سير مميت.
- **ميكور ريشون :**وزير جيش العدو "يوآف غالانت"، يلمح إلى "الهجوم الإسرائيلي" في سوريا مساء أمس: "لقد حصلنا الليلة الماضية على دليل على أن ضجيج الطائرات أعلى من كل الأصوات الأخرى في الخلفية."
- **قناة كان :**للمرة الثانية خلال شهرين: بتر ذراع سائحة بعد تعرضها لهجوم من قبل سمكة قرش على شاطئ مدينة دهب في مصر، يذكر أن سائح روسي قُتل قبل ذلك بعد مهاجمته من قبل سمكة قرش.
- **معاريف :**من المتوقع أن يلتقي رئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو"، برجل الأعمال "إيلون ماسك"، خلال زيارته للولايات المتحدة..

الشأن الداخلي:

- **قناة كان :**المحكمة العليا تصدر أمراً مشروطاً لوزير القضاء في حكومة العدو "ياريف ليفين" يلزمه أن يبرر أمام المحكمة العليا الأسباب التي تدفعه لعدم دعوة لجنة تعيين القضاة للانعقاد منذ فترة طويلة.
- **يديعوت أحرونوت :**انفجار عبوة ناسفة في متنزه "اليركون" في تل أبيب دون وقوع إصابات، الخلفية قيد الفحص.
- **موقع 0404 :**قائد شرطة محطة "موريا" في القدس "كل من لديه رخصة سلاح ناري فليحمل سلاحه، فليس لدينا القدرة على نشر ضابط شرطة في كل زاوية شارع، لذلك من الجيد دائماً أن نكون قادرين على تحييد الخطر في النقاط التي نحن أقل استعداداً لها."
- **يديعوت أحرونوت ":**أرنون بار دافيد": "المجتمع في إسرائيل في حالة رهيبة، لست متأكدًا من أن نتنياهو يعرف إلى أين يقود الكيان."
- **قناة كان :**مجندة في "الجيش الإسرائيلي" اشتكت من تعرضها للاغتصاب داخل قاعدة عسكرية، وتم محاكمتها بتهمة انتهاك أمر الاختلاط المناسب، وإطلاق سراح الجندي المتهم في القضية.
- **القناة 14 :**أثناء نشاط عسكري في بلدة بيتا جنوب نابلس أطلق جندي النار بالخطأ على زميله معتقداً إياه مسلح فلسطيني، وأصيب الجندي بجروح طفيفة. والجيش يقرر فتح تحقيقا في الحادث.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **وزير العلوم والتكنولوجيا السابق، "يزهار شاي"، حول هروب المستثمرين الأجانب من "إسرائيل" :**"عندما يرى مستثمر أجنبي حكومة تضايق المحكمة العليا، وأمين المظالم، كل هذا يخيف المستثمرين الأجانب كثيرًا جدًا."
- **"بيني غانتس" :**"نحتفل اليوم بمرور ثلاث سنوات بالضبط على توقيع اتفاقيات التطبيع التاريخية، وبعد مرور ثلاث سنوات، ما زلنا نحصد ثمار السلام معًا؛ إيذانا بعهد جديد من التعاون والصداقة بين إسرائيل وجيرانها."

* * *

مقالات

i24NEWS: الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان لـ i24NEWS:"الديمقراطية الإسرائيلية على المحك"

دعا الكاتب المخضرم في صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، توماس فريدمان، والذي كان منذ فترة طويلة صوتا مؤثرا في القضايا المتعلقة بإسرائيل والشرق الأوسط، في حديث له معi24NEWS ، اليوم الخميس، زملائه اليهود الأمريكيين إلى "إنقاذ إسرائيل من التهديد الإسرائيلي الداخلي الذي تتجلى في الحكومة نفسها"، بل وقام بالضغط على إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وكذلك على السعودية بشأن هذه القضية، مما أثار غضب نتنياهو .

وكشف توماس فريدمان عن دوره في انتقاد الحكومة الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق خطة الإصلاح القضائي المثير للجدل. وكان توماس فريدمان قد كثف نشاطه، مستخدمًا منصته التحريرية للدعوة ضد ائتلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وإصلاحاته القضائية المقترحة، مع دعم الحركة الاحتجاجية ضده .حيث قال"إن ديمقراطية إسرائيل على المحك، وهو ما شعر به مئات الآلاف من الإسرائيليين الذين احتجوا خلال نصف العام الماضي" وقال فريدمان لـ" :i24NEWSلهذا السبب شاركت." وكان أحد مظاهر انتقاداته المتزايدة هو النداء الذي أرسله إلى إدارة بايدن والسعودية، واصفاً الحكومة الإسرائيلية بأنها "غير طبيعية "وحث على عدم السماح لنتنياهو بجعلهم "أغبياء مفيدين" من خلال التطبيع الإسرائيلي السعودي.

وأشار إلى أنه "أنا لا أدافع عن التطبيع الإسرائيلي السعودي، أنا أؤيد أن التطبيع السعودي مع إسرائيل لن يخدم المصالح السعودية والإسرائيلية والأمريكية إلا إذا اشترطت السعودية هذا التطبيع بشروط تحافظ على حل الدولتين".وأضاف: "هذا أمر جيد بالنسبة للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وللعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية المستقرة. وإذا لم تفعل ذلك، فسيكون لها دور في قتل عملية السلام وتمكين حكومة في إسرائيل أعتقد أنها لا تشارك في عملية سلام صحية".".وقال توماس فريدمان: "أود أن أرى التطبيع بين إسرائيل والسعودية، لكن الظروف التي يحدث فيها ذلك مهمة حقًا."

ورداً على مناشدة فريدمان التي وصف فيها الحكومة الإسرائيلية بأنها "غير طبيعية"، كتب عضو الكنيست من حزب الليكود، داني دانون، رسالة مفتوحة انتقادية إلى كاتب العمود. وفي مقابلة سابقة معi24NEWS ، اتهم دانون فريدمان بتقويض العلاقات الدبلوماسية من خلال الضغط على بايدن لعدم لقاء نتنياهو، وقال السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة "كيف يمكنك أن تطلب من الرئيس الأمريكي عدم الاجتماع برئيس وزرائنا؟ حتى لو كنت لا تدعم رئيس الوزراء، فيجب عليك احترامه. عندما تأتي دولة أخرى إلى الولايات المتحدة للقاء بايدن، فإنك لا تحترمه. انظروا إلى ما تقوله تلك الحكومة أو ما يحدث."

رد فريدمان على هذا في المقابلة :"إذا أراد بايدن أن يجتمع مع نتنياهو غدا، فهذا أمر رائع. وآمل أن يفعلوا ذلك، وآمل أن يستغل بايدن هذه الفرصة ليكشف عما قاله لي... ما تفعله إسرائيل، والذي يحاول أن يفرض تغييرا هائلا في القانون القانوني لإسرائيل. إن أي هيكلة بدون إجماع هو أمر سيء للغاية بالنسبة لإسرائيل وللعلاقات الأمريكية الإسرائيلية المستقبلية".وتابع: "هناك سوء فهم هنا ، الأمر لا يتعلق بي. كل ما أقوله وأدافع عنه كان يعكس تمامًا ما تقوله غالبية

الإسرائيليين. كل ما أفعله هو التأكد من أن وجهات نظرهم وتطلعاتهم ومخاوفهم بشأن الديمقراطية في إسرائيل مفهومة بالكامل من قبل الجمهور الأمريكي والجمهور الإسرائيلي". " سأواصل القيام بذلك، وأنا فخور بذلك. هل تعلمون كم عدد الإسرائيليين الذين شكروني؟ النقد يأتي مع هذه الوظيفة التي أؤديها."

* * *

i24NEWS: الولايات المتحدة في رسالة لإسرائيل: حوّلوا الأموال إلى السلطة الفلسطينية

وعدت إسرائيل بتحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، لكن وزير الماليّة بتسلئيل سموتريتش يرفض القيام بذلك؛ ووجه مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية، في الأيام الأخيرة، رسالة إلى مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، مفادها أنهم محبطون وغاضبون لأن إسرائيل لم تكمل كافة الإعفاءات الاقتصادية للفلسطينيين، جاء هذا بحسب ما نشرت "القناة 12" الإسرائيليّة مساء الخميس . وفي اجتماعي القمة اللذين عقدا في العقبة وشرم الشيخ وفي العديد من المحادثات الأخرى مع الممثلين الأمريكيين، وعدت إسرائيل بتحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، لكن وزير الماليّة بتسلئيل سموتريتش، الذي يتعين عليه التوقيع على الامتيازات، يرفض القيام بذلك .

كما سُمع هذا الإحباط لدى ممثلي الدول العربية المعتدلة، بما في ذلك الأردن والإمارات العربية المتحدة، الذين بعثوا رسائل للحكومة الإسرائيلية عبر القنوات الرسمية حول القرار الذي يتحدث عن تأجيل مدفوعات ديون السلطة الفلسطينية لإسرائيل لمدة عامين. واعترف مسؤولون في إسرائيل بأن "بعض التخفيفات الاقتصادية لم تتم بسبب معارضة المسؤولين الحكوميين، ومن بينهم الوزير سموتريتش، لكن يجب الوفاء بالوعود وهذا سيتطلب قرارا من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو". ووعد مسؤول سياسي كبير بأن "الاستحقاقات الاقتصادية التي لم تكتمل - ستكتمل قريبا." وجاءت الرسالة التي تم تسليمها قبل أيام قليلة من توجه رئيس الوزراء نتنياهو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في نيويورك، حيث سيلتقي، للمرة الأولى منذ عودته إلى منصبه، بالرئيس الأمريكي جو بايدن، وهو ما يتعارض مع التزام مستشار الأمن القومي الأمريكي، الذي وعد بأن يتم اللقاء بين الزعيمين في البيت الأبيض بواشنطن.

* * *

i24NEWS: قبل ساعات من حلول العام العبريّ الجديد، الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ يجدد دعوته إلى الوحدة

مع اقتراب رأس السنة العبريّة الجديدة، "روش هاشاناه"، خاطب رئيس دولة إسرائيل، إسحاق هرتسوغ، المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم من خلال مقطع فيديو تم نشره على موقع يوتيوب. ودعا الرئيس الإسرائيلي الشعوب إلى مشاركة أكبر في حوار "شامل وديناميكي". في رسالته، سلّط هرتزوغ الضوء على أهمية خلق حوار بين اليهود في جميع أنحاء العالم للتغلب على تحديات العام الماضي، بما في ذلك صعود الخطاب المتطرف والجرائم المعادية للسامية .

وقال هرتسوغ "أيها المواطنون الإسرائيليون، أخواتي وإخوتي، بعد قليل، ستأتي هذه اللحظة الخاصة والثمينة التي لا تتكرر، عندما ينتهي عام ويولد عام جديد. "إن الهواء ورياح الخريف المنعشة في نهاية شهر إيلول، شهر الرحمة والغفران، تحمل

معها الآمال والتوقعات للأيام القادمة، إنها أيام البحث عن الذات، حيث نسأل أنفسنا ماذا نريد أن نترك وراءنا - وما الذي نرغب في متابعته."

وأعلن هرتزوغ أنه بالتعاون مع الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، أطلق مكتبه مبادرة "كل هعام – صوت الشعب" لتعزيز الحوار بين الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم. وقال: "أدعوكم إلى إنشاء حوار عالمي شامل وديناميكي سيؤثر أيضًا على الدولة القومية للشعب اليهودي من أجل مستقبلنا المشترك، ومن أجل حاضرنا المشترك."

* * *

i24NEWS: زيلينسكي ضد نتنياهو: " تريدون المساعدة في حماية اليهود في أومان؟ القبة الحديدية كانت ستساعد "

بعد أكثر من 600 يوم من الحرب، التقى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي اليوم (الخميس) في مكتبه في كييف للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب مع 32 مبعوثًا من "حاباد" وحاخامات الطوائف اليهودية الرئيسية في البلاد، في اجتماع خاص. قبيل رأس السنة العبرية . وخلال اللقاء، انتقد زيلينسكي نقص المساعدات الإسرائيلية لأوكرانيا. "اتصل بي نتنياهو وطلب المساعدة عند وصول المصلين إلى أومان. وقال إن هناك ملاجئ تتسع لـ 11 ألف شخص فقط، ولكن من المتوقع وصول 30 ألف شخص. أخبرته أنه إذا أرسلت إسرائيل قبة حديدية فسوف تساعد في حماية مواطنيها، وأنا وعدته أنه إذا جاء إلى أوكرانيا سأذهب معه إلى أومان." وواصل زيلينسكي انتقاداته اللاذعة لنتنياهو، قائلا: "مسؤولية حماية عشرات الآلاف من اليهود الذين يأتون للصلاة في أومان في رأس السنة اليهودية لا تقع على عاتق أوكرانيا فحسب، بل تقع على عاتق دولة إسرائيل التي لا تفعل ما يكفي ." وسيلتقي زيلينسكي بنتنياهو الأسبوع المقبل في نيويورك، وهو أول لقاء بين رئيس وزراء إسرائيلي ورئيس أوكرانيا عند اندلاع الحرب.

وقال رئيس اتحاد الجاليات اليهودية في أوكرانيا، الحاخام مئير ستامبلر، إن الحاخامات الـ 32 الذين شاركوا في الاجتماع هم ممثلون لأكثر من 200 عائلة من مبعوثي حاباد الذين يعيشون في البلاد والذين ربطوا مصيرهم بالمكان الذي يعيشون فيه.

* * *

i24NEWS: مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب: "سيتم إعداد وتنفيذ برنامج متكامل للتخفيف من معاناة المنكوبين" في زلزال الحوز

قال الأمين العام لمجلس الطوائف اليهودية بالمغرب، سيرج بيرديغو، من كنيس بيت إيل في الدار البيضاء بالمغرب، اليوم الخميس،"نعتبر هذا المساء أننا فقدنا أشخاصا مقربين للغاية، حيث نريد أن نظهر هذا القرب الكبير الذي لدينا مع الشعب المغربي. فهم شعبنا وإخواننا" وأضاف "إنه بكثير من الألم ولكن أيضا بكثير من مشاعر الفخر والاعتزاز، نشعر مثل جميع المغاربة، بشرف الانتماء لهذا الشعب الذي لديه هذا الالتزام القوي بالتضامن والتسامح والصداقة والرحمة."

وأشار سيرج بيرديغو إلى أنه "خلال هذه الفاجعة، يرغب اليهود المغاربة، وهم جزء لا يتجزأ من الأمة المغربية، في المشاركة في هذا الزخم التضامني المتميز"، مشددا على أنه "سيتم إعداد وتنفيذ برنامج متكامل للتخفيف من معاناة المنكوبين والذين

فقدوا كل شيء"، وتابع" كان اهتمامنا هو تقييم ما يمكن أن تكون عليه طبيعة ومدى مساهمتنا. واعتبارًا من يوم السبت، استجبنا، مع جمعية حاباد، للحالات الأكثر إلحاحًا من خلال توزيع وجبات الطعام على جيران المعابد اليهودية في الملاح بمراكش" وتابع "سننفذ إجراءً مستهدفًا ضمن محيط محدد لتوزيع الضروريات الأساسية والمواد الغذائية." وأعلن سيرج بيردوغو أنه بالشراكة مع لجنة التوزيع المشتركة، أطلقت الجالية اليهودية المغربية نداء لجمع الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية للمساهمة في تمويل الجمعيات الخيرية التي ستقوم بتوزيع التبرعات على المحتاجين.

وأدى الزلزال الذي وقع بإقليم الحوز جنوب مراكش إلى مقتل 2946 شخصا وإصابة 5674 آخرين، بحسب آخر حصيلة رسمية أعلنت عنها وزارة الداخلية النغربية، ولا يُعرف عدد المشردين الناتج عن هذا الزلزال الذي دمر العديد من المنازل في القرى الواقعة في المناطق الجبلية التي يصعب الوصول إليها في بعض الأحيان.

وبحسب الديوان الملكي، ستتكلف الدولة بالأطفال المنكوبين على اعتبارهم"مكفولي الأمة"وسينم تخصيص 140 ألف درهم (حوالي 12800 يورو) لـ"المساكن المنهارة بالكامل "و80 ألف درهم (حوالي 7300 يورو) لإعادة تأهيل المنازل المتضررة جزئيا.

* * *

i24NEWS: وفد اتفاقيات إبراهيم يتصور مستقبلًا مشرقًا خلال زيارة للكونجرس

شدد روجرز مدير مبادرات الشرق الأوسط باللجنة اليهودية الأمريكية على الحاجة الملحة للتعاون في منطقة تتعامل مع ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والعزلة الاقتصادية فقد التقى وفد نظمته اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC) هذا الأسبوع مع أعضاء كتلة اتفاقيات إبراهيم في مجلس النواب في واشنطن العاصمة، للتفكير في التقدم المحرز والمسار الواعد للمضي قدمًا استعدادًا للذكرى السنوية الثالثة لاتفاقيات ابراهيم. وأدت اتفاقيات إبراهيم، التي تم الإعلان عنها باعتبارها قوة تحويلية في الشرق الأوسط، إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين.

ضم وفد اللجنة اليهودية الأمريكية مجموعة من قادة المجتمع المدني العربي والإسرائيلي والمؤسسات الخاصة، الذين يمثلون قطاعات مثل البيئة والثقافة والسياحة. وشدد بنجامين روجرز، مدير مبادرات الشرق الأوسط باللجنة اليهودية الأمريكية، على الحاجة الملحة للتعاون في منطقة تتعامل مع ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والعزلة الاقتصادية. وأكد أن "التعاون الإقليمي هو السبيل الوحيد لضمان شرق أوسط أكثر سلما وازدهارا واستقرارا".

وشارك في المائدة المستديرة أعضاء من الكونجرس، بما في ذلك الرئيسان المشاركان للتجمع الممثلين براد شنايدر (ديمقراطي من إلينوي) وديفيد ترون (ديمقراطي من ماريلاند). وأشادوا بالاتفاقات لأنها تبشر بعصر جديد من السلام والتبادل الثقافي. وقال النائب شنايدر: "إن الاتفاقيات التاريخية أطلقت تحولاً نحو السلام والتطبيع بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". والتقى الوفد أيضًا بالنائب ماريو دياز بالارت (جمهوري عن فلوريدا)، رئيس اللجنة الفرعية للدولة والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة التابعة للجنة الاعتمادات بمجلس النواب. وكانت الزيارة إلى الكابيتول هيل بمثابة تتويج لأسبوع من الاجتماعات.

وكان أحد المواضيع الرئيسية هو الدور الحيوي للسفر والسياحة في دفع النمو الاقتصادي بين دول الاتفاق. وزار ما يقدر بنحو 150 ألف إسرائيلي الإمارات في عام 2022، ويتوقع المغرب زيادة كبيرة في عدد السياح الإسرائيليين في عام 2023. واستكشفت المجموعة أيضًا موضوعات مثل المشاركة الإقليمية وتغير المناخ. من المقرر أن تستضيف دبي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، في نوفمبر/تشرين الثاني، بمشاركة كبيرة متوقعة من دول الشرق الأوسط.

طوال زيارته، تواصل الوفد مع شخصيات بارزة، بما في ذلك شيلي جرينسبان ومازن بصراوي من إدارة بايدن، وأمين مؤسسة سميثسونيان لوني بانش الثالث، ومسؤولين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية. وفي حفل استقبال مسائي استضافه سفير البحرين لدى الولايات المتحدة الشيخ عبد الله بن راشد آل خليفة، جرى الاحتفال بإنجازات اتفاقيات إبراهيم وإمكانات زيادة الاتصال في الشرق الأوسط.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: محرر سابق في موقع "واللا": تدخل رئيس الوزراء دفع موظفي الأخبار إلى تشبيهه بديكتاتور كوريا الشمالية

بقلم مايكل باخنر

أدلى المحرر السابق لموقع "واللا" الإخباري بشهادته يوم الثلاثاء في محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتهمة الفساد،

واصفا الضغط المتواصل والشديد على هيئة تحرير الموقع لتغيير تغطيتهم لصالح رئيس الوزراء في عامي 2015-2016، وقال إن الموظفين كانوا يشيرون عادة إلى رئيس الوزراء باسم "كيم"، نسبة إلى الدكتاتور الكوري الشمالي كيم جونغ أون. وقال آفي الكلعي إن طاقم تحرير الموقع خضعوا "لإكراه عقلي شديد للغاية فيما يتعلق بالمحتوى المتعلق بعائلة نتنياهو." وتابع قائلا: "كان الضغط موجوداً طوال الوقت وكان التدخل في جميع المجالات."

والكلعي شاهد في القضية 4000، التي تتضمن مزاعم بأن نتنياهو قدم لشركة "بيزك" العملاقة للاتصالات المملوكة لشاؤول إلوفيتش مزايا تنظيمية مقابل التدخل التحريري في تغطية موقع "واللا"، المملوكة أيضا لإلوفيتش، لصالح نتنياهو. ويواجه نتنياهو اتهامات بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في القضية.

وجاءت جلسة المحكمة المركزية في القدس في الوقت الذي كان فيه الاهتمام الوطني منصبا على جلسة استماع محورية لمحكمة العدل العليا حول قانون المعقولية، والذي يمكن أن ينذر بأزمة دستورية. وقال الكلعي إن المداخلات نيابة عن مالك موقع "واللا"، إلوفيتش، سعت إلى تصوير عائلة نتنياهو على أنها "صالحة دائما وعلى حق، سواء في المسائل السياسية أو في القضايا الشخصية." وتابع: "لقد طلبوا عادةً مناقضة أو تغيير الآراء التي يعبر عنها المراسلين أو أهمية... القصة." وقال الكلعي إنه بصفته محررا "اختار تكتيكاً غير مناسب وتفاوض بشأن المواد الإخبارية". وأعطى مثالا على حالة أزال فيها كلمة "فشل" من عنوان مقال يتعلق بنتنياهو. "لم يكن هناك أي اعتبار مهني يبرر ذلك. إذا أزلت كلمة لحماية شرف رئيس الوزراء، فإنني أسيء إلى المهنة."

وقال رئيس التحرير السابق إن جميع المراسلين فهموا في ذلك الوقت أنهم لا يستطيعون الإبلاغ بحرية عن عائلة نتنياهو، وأن الكلعي سيضطر في بعض الأحيان إلى تغيير النص، أو على الأقل العنوان، لتمكين نشر المقال. وزعم أن "والا" "لم يكن صحيفة بل خادم لعائلة واحدة"، مضيفا أن الموظفين طوروا لغة كاملة تشير إلى الموقع على أنه "متجر كباب" عليه "تسليم اللحوم تماما كما هو مطلوب." وقال إن الموظفين كانوا يستخدمون كلمة "بقدونس" للإشارة إلى سارة نتنياهو، في حين أن "القليل من الفلفل يعني أن تكون أقل سخرية وحدة". وأضاف أن "لقب نتنياهو كان كيم، نسبة إلى الحاكم الكوري الشمالي الذي يسيطر على وسائل الإعلام."

ويحاكم نتنياهو أيضًا بتهمتين إضافيتين بالاحتيال وخيانة الأمانة في القضية 1000، التي تتعلق بالهدايا التي يُزعم أنه تلقاها بشكل غير لائق من ملياردیرات، والقضية 2000، التي يُزعم أنه تفاوض فيها للحصول على تغطية إعلامية إيجابية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" في عام 2000 مقابل إضعاف منافسيها. وهو ينفي ارتكاب أي مخالفات في القضايا المرفوعة ضده، ويدعي أن التهم ملفقة ضمن حملة مطاردة تقودها الشرطة والنيابة العامة. وبدأت محاكمة نتنياهو قبل ثلاث سنوات، وفي ظل الوضع الحالي، من غير المرجح أن تنتهي الإجراءات، بما في ذلك الطعون المحتملة، قبل 2028-2029. وفي أواخر يونيو، أفادت تقارير أن القضاة يعتبرون أنه سيصعب إثبات تهمة الرشوة الموجهة ضد رئيس الوزراء، وأنهم اجتمعوا مع المدعين العامين وفريق الدفاع عن نتنياهو لمناقشة إمكانية التوصل إلى صفقة إقرار بالذنب.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل متحمسة بشأن الممر التجاري الهندي-السعودي-الأوروبي، لكنها تلعب دورا صغيرا في الصراع بين الولايات المتحدة والصين

بقلم لازار بيرمان

كان هناك الكثير من الحماسة في صفوف القيادة الإسرائيلية بعد أن أُعلن يوم السبت في قمة مجموعة العشرين أن الهند والمملكة السعودية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى ستنشئ ممرا طموحا للسكك الحديدية والشحن يربط شبه القارة الهندية بالشرق الأوسط وأوروبا. وأشاد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالمشروع ووصفه بأنه ليس أقل من "مشروع تعاون هو الأعظم في تاريخنا"وليس من المستغرب أن يصور إسرائيل على أنها مركز النظام الطموح: "ستكون بلادنا إسرائيل تقاطعا مركزيا في هذا الممر الاقتصادي، وستفتح سككنا الحديدية وموانئنا بوابة جديدة من الهند عبر الشرق الأوسط إلى أوروبا، ذهابا وإيابا."

مستشار الأمن القومي لنتنياهو، تساحي هنغبي، وصف الخطة بأنها "أكبر دليل" على أن التطبيع السعودي الإسرائيلي يتقدم من "طلقة في الظلام" إلى فرصة واقعية ذات أهداف ملموسة. ولكن المبادرة، التي من شأنها أن تنافس خطة "الحزام والطريق" الصينية، إذا حدثت أصلا، لا علاقة لها بالتطبيع – أو بإسرائيل – بقدر ما تدعيه القدس. ويقول يوئيل غوزانسكي، وهو باحث كبير في معهد دراسات الأمن القومي بتل أبيب، "أعتقد أن [المبادرة] مهمة، ولكن ليس للأسباب التي قد يظنها الإسرائيليون."

تغيير مسار

أكد الخبراء الإقليميون أن المشروع هو نتيجة مباشرة للتنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين. وقال رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن، إفرايم عنبار، إن المشروع هو "جزء من جهود الرئيس بايدن لجلب الهنود إلى معسكر الولايات المتحدة." وأشار عنبار إلى البيروقراطية الهندية باعتبارها أكبر عقبة. وقال: "إنه أمر جيد للجميع. المشكلة تكمن في التنفيذ."

وقال غوزانسكي أنه ينبغي فهم المشروع باعتباره علامة على تطلعات واشنطن في المنطقة، بعد أن بدا أنها تتنازل عن بعض من نفوذها في الشرق الأوسط لصالح الصين. وشرح قائلا إن "الصورة الأكبر هي الإشارة من الولايات المتحدة بأنها عائدة إلى المحيط الهندي وإلى الشرق الأوسط، أو أنها لم تتركهما مطلقا"، مضيفا إن الإعلان عن المشروع يهدف "إلى مواجهة الصين. هذه هي اللعبة. أعتقد أن شيئا ما حدث في شهر مارس عندما رعى الصينيون الاتفاق السعودي-الإيراني."

في ذلك الشهر، فاجأت الرياض وطهران واشنطن عندما أعلنتا عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في العاصمة الصينية، في ما اعتُبر فوزا دبلوماسيا كبيرا لبكين.

ويرى غوزناسكي أن ما حدث كان بمثابة "نداء صحوة في البيت الأبيض. منذ ذلك الحين، نرى محاولات لنفض الغبار عن أنواع مختلفة من المبادرات والبرامج المتعلقة بالتطبيع مع إسرائيل وكل أنواع الأمور المتعلقة بإيران والسعودية." لكن الشبكة المقترحة لا تخدم المصالح الأمريكية فقط، بل أنها تجيب على بعض المخاوف الهندية الملحة. ويأتي أحد أكبر التحديات التي تواجه الهند من جارتها الصين، التي تستثمر بكثافة في سلسلة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية في جميع أنحاء العالم كجزء من مبادرة "الحزام والطريق" الخاصة بها، والتي تهدف إلى منح بكين المزيد من السيطرة على التجارة المتدفقة عبر إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوروبا.

بداية سعت نيودلهي، التي ترى في مخطط طريق الحرير الصيني الجديد باعتباره عائقا أمام نموها وتجارتها الدولية، إلى تجنب تطويقها، وقامت بإنشاء الممر الخاص بها الذي يربط مومباي مع موسكو من خلال آسيا الوسطى وإيران. لكن المشروع – المعروف باسم "ممر العبور الدولي بين الشمال والجنوب" – فشل إلى حد كبير في الانطلاق.

ومع التوقيع على "اتفاقيات إبراهيم" في عام 2020، أتيحت للهند فرص جديدة لتحدي المخططات الصينية في التجارة الإقليمية والعالمية. وستسمح شبكة السكك الحديدية المقترحة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة للهند بشحن بضائع إلى الإمارات، والتي سيتم بعد ذلك نقلها بالقطار إلى السعودية والأردن قبل العبور إلى إسرائيل في بيت شان والتوجه إلى مدينة حيفا الساحلية. ومن هناك، سيتم شحن البضائع الى ميناء بيريوس في اليونان، وهو أحد أكبر الموانئ في أوروبا، مما سيمنح الهند وصولا إلى القارة بأكملها.

تقول أوشريت بيرفادكر، وهي زميلة أقدم في معهد القدس للاستراتيجية والأمن، إن الممر الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ من إعادة تسمية العلامة التجارية الوطنية التي تسعى إليها إدارة ناريندرا مودي، والتي يظهر جزء منها أن الهند قادرة على التنافس مع الصينيين في التصنيع. وأوضحت بيرفادكر أن "الطريق الغربي للممر سيختصر وقت وصول البضائع إلى أوروبا بل وسيخفض أسعارها". وسيستفيد هذا المسار من مجمع الموانئ الضخم في موندرا، على بحر العرب، والذي وصفته بأنه من بين أكثر الموانئ تقدما في العالم. يشكل هذا الاتصال الجديد نقلة نوعية استراتيجية ذات تبعات جيوسياسية هائلة يمكن أن تعيد

تشكيل دور [الهند] في النظام الاقتصادي الأوراسي"، وفقا لمايكل تانتشوم من جامعة نافارا في إسبانيا، الذي يدرس شبكات الاتصال الاستراتيجية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. ويمكن أن تصل البضائع من مومباي في غضون 10 أيام، وفقا لتانتشوم - أسرع بـ40٪ من مسار قناة السويس.

الحلقات المفقودة

في عام 2021، أعلنت وزارة المواصلات أنها أعطت الضوء الأخضر لتوسيع خط سكة حديد يربط حيفا ببيت شان شرقا بعدة كيلومترات إلى الحدود الأردنية، حيث سيتم أيضا بناء مستودع بضائع جديد. ومع ذلك، فإن حلقة الوصل هذه لم تحقق بعد أي تقدم، ولا يزال يتعين بناء 300 كيلومتر من السكك الحديدية في الأردن والسعودية.

وقد تم الحديث عن خطط ربط السكك الحديدية الإقليمية، وهي فكرة تعود إلى العصر العثماني، لسنوات، وقد سلط نتنياهو الضوء عليها مرة أخرى في يوليو، ولكن ليس هناك ما يضمن تحقيق الإرادة السياسية والتمويل. وعلى الرغم من التحسن في العلاقات مؤخرا، لا يزال الأردن يبدي حذرا شديدا من التعاون الوثيق مع إسرائيل في المشاريع العامة، ولا يزال السعوديون لا يعترفون رسميا بإسرائيل. وشبكة السكك الحديدية القائمة في الأردن في وضع يرثى له، وفي ذات مقياس مختلف عن خطوط السكك الحديدية في السعودية وإسرائيل.

وأوضح غوزانسكي أن "خطوط السكك الحديدية التي يتم بناؤها بين دول الخليج تعاني من الكثير من المشاكل، ولم يتم الانتهاء منها بعد بعد مرور سنوات عديدة. وهناك عقبات سياسية وشخصية وقبلية وغيرها في طريقها، ولديك الكثير من الدول، إسرائيل والدول العربية. لن يكون الأمر سهلا." وقال غوزانسكي: "أعتقد أن الأمر سيستغرق وقتا حتى نرى شيئا ما يتحقق. لست متأكدا من الجهة التي ستمول المشروع، ومن سيعطي المال لبناء هذه البنية التحتية." وستكون الصين، الرائدة عالميا في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة، خيارا طبيعيا، لكن من غير المرجح أن تتعاون بكين مع مبادرة تدعمها الولايات المتحدة تهدف إلى تقويض أولوياتها.

وقال غوزانسكي "من الصعب بالنسبة لي رؤية ذلك يتحقق. أعتقد أن الأمر هو بمثابة تصريح أو نية بأن الولايات المتحدة تستثمر في الهند." وقال غوزانسكي: "ربما يعني ذلك تجارة أفضل مع شبه الجزيرة العربية إذا كان هناك خط للسكك الحديدية. إن التواصل مع الخليج مهم لجميع أنواع المنتجات التي ستصل إلى حيفا." وقال غوزانسكي: "على الرغم من أننا نحن الإسرائيليين نعتقد دائما أننا مركز العالم، إلا أننا لسنا كذلك."

الربط

في شهر مايو، أصدرت وكالة موديز لخدمات المستثمرين ومقرها الولايات المتحدة تقريرا يؤكد أن "البيروقراطية العالية في عملية صنع القرار" في الهند من شأنها أن تقلل من جاذبيتها في نظر المستثمرين. قد ترغب القدس في أن يكون المشروع إشارة قوية إلى أن التطبيع مع السعودية وشيك، لكن المشروع لا يتوقف على هذه الصفقة. سترتبط خطوط السكك الحديدية السعودية بالأردن، وليس بإسرائيل، وقد نفذت الرياض اتفاقيات نقل أخرى تؤثر على إسرائيل مع التوضيح أن لا علاقة لذلك بالاعتراف بالدولة اليهودية. وفي الصيف الماضي، فتحت السعودية مجالها الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية، وقالت في بيان

لها إنها تعلن "فتح أجواء المملكة لجميع الناقلات الجوي التي تستوفي متطلبات [هيئة الطيران المدني] لعبور الأجواء." ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون هناك فوائد لإسرائيل. ورفضت وزارة الخارجية التعليق على المبادرة الإقليمية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نجل الرئيس عباس شارك في اجتماعات الرياض

تايمز أوف إسرائيل

بقلم يعقوب ماجد

أرسل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ابنه ياسر ضمن وفد من مسؤولي حكومته إلى الرياض الأسبوع الماضي لمناقشة اتفاق تطبيع محتمل بين إسرائيل والسعودية حسب ما قال مصدران مطلعان على الأمر ل"تايمز أوف إسرائيل" يوم الخميس. وضم الوفد ياسر عباس – إلى جانب وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ، ورئيس المخابرات العامة الفلسطينية ماجد فرج والمستشار الدبلوماسي لرئيس السلطة الفلسطينية مجدي الخالدي على الرغم من أنه لا يُعتقد أنه يشغل حاليًا دورًا رسميًا في السلطة الفلسطينية. حكومة.

وشارك عباس الأصغر في اجتماعات الوفد الفلسطيني مع كبار المسؤولين السعوديين، بما في ذلك وزير الخارجية فيصل بن فرحان، إلى جانب اجتماع مع وفد أميريي بقيادة كبير مستشاري الرئيس الأميركي في الشرق الأوسط بريت ماكغورك ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف. وقد اختارت رام الله والرياض وواشنطن عدم إصدار قراءات أو صور من اجتماعات الأسبوع الماضي، مما سمح بإدراج عباس تحت الرادار.

ووصف غيث العمري، زميل معهد واشنطن للسلام في الشرق الأوسط، ضم ياسر عباس إلى الوفد بأنه "صادم"، نظرا لأن نجل الرئيس "ليس لديه منصب رسمي وليس جزءا من الحياة السياسية الفلسطينية"."إنه يعزز الشعور لدى الجمهور الفلسطيني بأن السلطة الفلسطينية تُدار بشكل سيء، وأن عملية صنع القرار مزاجية، وأن المحسوبية منتشرة. وقال العمري، نقلا عن استطلاع للرأي أجري مؤخرا، وجد أن 81% من الفلسطينيين ينظرون إلى السلطة الفلسطينية على أنها فاسدة، "لا يوجد منطق حكومي لإشراك ياسر عباس في هذه الاجتماعات، وهذا يعزز صورة الفساد لدى الفلسطينيين تجاه السلطة الفلسطينية".

ولم يرد مكتب محمود عباس على طلب للتعليق.

ياسر عباس، 62 عامًا، هو رجل أعمال يعيش معظم أيام العام خارج الضفة الغربية. وعلى مر السنين، شارك في الاجتماعات الرسمية مع والده، وكان يتم إرساله بشكل دوري إلى الخارج بلقب مبعوث خاص للرئيس. وفي العام 2009، كشف تقرير لوكالة رويترز أن شركة فالكون للمقاولات الكهروميكانيكية التابعة لياسر عباس وقعت عقدا بقيمة 1.89 مليون دولار مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لبناء منشأة لمعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية.

وتم توقيع العقد بعد خمسة أشهر من تولي محمود عباس منصب الرئيس رغم أن محامي ياسر عباس قال لرويترز في ذلك الوقت إن المزايدة على العقد بدأت قبل تولي والده منصبه.

خلال اجتماعات وفد السلطة الفلسطينية الأسبوع الماضي في الرياض، أكد لهم القادة السعوديون أنهم "لن يتخلوا" عن القضية الفلسطينية أثناء انخراطهم في مفاوضات مع الولايات المتحدة حول اتفاق تطبيع محتمل مع إسرائيل، حسب ما قال مسؤول أمريكي ومسؤول عربي لـ"تايمز أوف إسرائيل" يوم الأربعاء.

وقال المسؤولون إن الرسالة تم تمريرها في اجتماعات متعددة عقدها وفد السلطة الفلسطينية مع مسؤولين سعوديين كبار، بما في ذلك وزير الخارجية فيصل بن فرحان. وناقش وفد السلطة الفلسطينية سلسلة من الإجراءات التي يود رؤيتها متقدمة في سياق اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأطلع المسؤولون السعوديون الوفد الفلسطيني على وضع المحادثات مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، والتي يجب أن يتم التوصل إليها. وقال المسؤول الأمريكي والعربي إن الاجتماع ركز إلى حد كبير على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية. وستكون هناك محادثات متابعة بين مسؤولين أميركيين وإسرائيليين وفلسطينيين وسعوديين على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع المقبل، لكن من المرجح أن تحتاج الرياض إلى أشهر لدراسة القضية بشكل أكبر قبل طرح مطالب محددة في محادثاتها مع إدارة بايدن بحسب المسؤولين.

وأوضح المسؤول العربي أن الرياض أوضحت لرام الله أنها مستعدة للخروج عن موقفها العلني الرافض لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في غياب حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لكن السلطة الفلسطينية تصالحت مع ذلك. هذا التطور وبالتالي يطالب باتخاذ تدابير لا ترقى إلى مستوى الدولة الفورية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عدد سكان إسرائيل بلغ 9.795 مليون نسمة عشية رأس السنة اليهودية

أفادت دائرة الإحصاء المركزية يوم الأربعاء في بيانات نشرتها بمناسبة عيد رأس السنة اليهودية أن عدد سكان إسرائيل وصل إلى 9,795,000 نسمة. بينهم 7,181,000 يهودي، أو 73في المئة، و- 2,065,000 عربي (21في المئة) و- 549,000 من أفراد الأقليات الأخرى6) في المئة.(ومن بين السكان اليهود الذين تبلغ أعمارهم 20 عاما فما فوق، صنف 44.2في المئة أنفسهم على أنهم علمانيون أو غير متدينين، و21في المئة على أنهم تقليديون ولكن غير ملتزمين دينيا إلى حد كبير، و11.7في المئة على أنهم تقليديون وملتزمون دينيا، و11.5في المئة على أنهم متدينون و10.8في المئة على أنهم أرثوذكس متطرفون (حريديم). ويقترب عدد سكان إسرائيل من 10 ملايين نسمة ومن المتوقع أن يصل إلى هذا العدد بحلول نهاية عام 2024، وإلى 15 مليونا بحلول نهاية عام 2048 (100 عام بعد تأسيس دولة إسرائيل) و20 مليونا بحلول نهاية عام 2065. . ومنذ العام الماضي، ازداد عدد سكان البلاد بنحو 194 ألف شخص – بمعدل نمو قدره 2في المئة. ووُلد نحو 172 ألف طفل ووصل إلى البلاد 66 ألف مهاجر، بينما توفي 48 ألف شخص. كما أصدرت دائرة الإحصاء المركزية بعض الإحصائيات من السنوات السابقة. وفي عام 2021، كانت

22.8في المئة من الوفيات بسبب السرطان، و12.6في المئة بسبب أمراض القلب، و9.5في المئة بسبب كوفيد-19. وفي ذلك العام، بلغ متوسط صافي دخل الأسرة 16,649 شيكلا، مع متوسط إنفاق شهري يقارب 15,122 شيكلا.

وأظهرت البيانات أن النساء ما زلن يحصلن في المتوسط على أجر أقل بكثير من الرجال، حيث بلغ متوسط الدخل الإجمالي للمرأة التي تعمل لحسابها الخاص 53.9في المئة من دخل الرجل، وحصلت الموظفات في المتوسط على 66.1في المئة فقط من رواتب الرجال. وأظهرت البيانات أيضا أن هناك 147 شخصا قُتلوا في ظروف عنيفة في عام 2022، بانخفاض قدره 15في المئة عن العام السابق. ومع ذلك، فقد تم بالفعل تجاوز هذا الرقم بشكل كبير هذا العام حتى الآن.

* * *

هآرتس: لقد أصبحت الخروقات الإير انية روتينية

بقلم تسفي هارئيل

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

انتهى اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد هذا الأسبوع في فيينا، برد ضعيف، وإذا كان أحد انتظر إدانة دولية، أو أميركية على الأقل لاستمرار تطوير برنامج إيران النووي، -ناهيك عن اتخاذ قرار بشأن العقوبات-، فقد ظلت توقعاتهم معلقة في الهواء.

أحسن رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية "رافائيل غروسي" في وصف إحباطه إزاء الاستهتار الدولي، بالرغم من التقرير الكئيب الذي نشره هذا الشهر بشأن البرنامج النووي الإيراني، وقال "غروسي" في مؤتمر صحفي هذا الأسبوع: "ما يحدث في إيران يعتبر روتينياً وأنا قلق بشأن هذا، لأن القضية لا تزال ذات أهمية كما كانت في الماضي." ولم يذكر رئيس الوكالة أسماء الدول التي يتضاءل اهتمامها بالبرنامج النووي، لكن ليس من الصعب التخمين، تم نشر بيانين أوليين منفصلين هذا الأسبوع استعدادًا لاجتماع مجلس المحافظين، إحداهما نيابة عن وزارة الخارجية الأمريكية والأخرى نيابة عن بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وهذه الدول المعروفة باسم E3 في سياق رد الغرب على إيران، وتناول كلا البيانين تفاصيل الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها **طهران** في العام الماضي وعدم التعاون فيما يتعلق بالمراقبة والإشراف على أنشطتها النووية، لكن بالمقارنة مع بيان الولايات المتحدة، فإن بيان أوروبا أكثر تفصيلاً وصدمة. وجاء في البيان أن "كمية اليورانيوم المخصب في إيران (في جميع مستويات التخصيب) أعلى بـ 18 مرة من الكمية المسموح بها بموجب الاتفاق النووي الأصلي، علاوة على ذلك، تمتلك **إيران** كميات كبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب، ثلاثة أضعاف الكمية التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنها تشير إلى تطوير محتمل لجهاز نووي."

بحسب ترجمة لدولE3 ، تمتلك طهران اليورانيوم الكافي من ناحية الكم والنوع، والذي يشير إلى نيتها لإنتاج جهاز نووي عسكري – وليس ذلك فحسب، بل من غير المستبعد أنها بدأت بالفعل عملية إنتاج مثل هذا الجهاز.

ما هو هذا الجهاز؟

هل تجاوزت إيران بالفعل الخط الأحمر وقامت بالفعل بتخصيب اليورانيوم إلى مستوى مناسب لصنع قنبلة نووية؟

إن العمى الدولي تجاه ما يحدث في **إيران** لا يمكن أن يقدم إجابة قاطعة سوى الشكوى المتكررة من أنها لا تسمح بمراقبة عميقة ومنهجية وعن كثب لما يحدث في منشآتها النووية، ومع ذلك، يبدو أنه لا توجد حتى الآن قوة عظمى يمكنها أن تبدأ الخطوة التالية، ظاهرياً، يتطلب ذلك من الدول الموقعة على الاتفاق النووي الأصلي إحالة الأمر إلى **مجلس الأمن الدولي**، للبدء في عملية إعادة فرض العقوبات الدولية على **طهران**، إضافة إلى العقوبات التي فرضتها **الولايات المتحدة** منذ قرار الرئيس السابق للولايات المتحدة "دونالد ترامب" بالانسحاب من الاتفاق عام 2018، بتشجيع وإقناع "إسرائيل." وهناك طريقة واحدة فقط لتفسير الفجوة بين الوصف المهتز للتهديد النووي كما يظهر في تقرير **الوكالة الدولية للطاقة الذرية** و"تراجع اهتمام "**المجتمع الدولي**، الذي حذر منه "غروسي"، وعدم اتخاذ قرارات عملية في اجتماع مجلس المحافظين.

واشنطن تفاوض مع طهران بشأن تبادل الأسرى، ولا تنكر وجود محادثات للدفع نحو اتفاق نووي من نوع ما – سواء سُميت "تفاهمات" أو سُميت "اتفاقات" – وتتحمل عناء الاشارة بالإيجاب على موافقة **إيران** على خفض كمية اليورانيوم المخصب إلى 60في المئة، في مثل هذا الوضع، لن تتسرع الدول الأوروبية في الوقوف في المقدمة وتصبح أكثر قداسة من البابا.

لا بد من التأكيد على أن الولايات المتحدة لم تنسحب من التزامها أمام "إسرائيل" والمجتمع الدولي بعدم السماح لإيران بالحصول على الأسلحة النووية. ولكنها في الوقت نفسه تمسكت بموقفها الذي يعتبر أن القناة الدبلوماسية هي الأفضل في هذا الوقت لتحقيق الهدف، وقد أسفرت هذه القناة حتى الآن عن نتيجة عملية واحدة – بعد عامين من المفاوضات التي شاركت فيها **عمان وقطر**، تم هذا الأسبوع إطلاق سراح خمسة سجناء أميركيين في **إيران**، كانوا مسجونين في البلاد منذ سنوات الى الإقامة الجبرية، ومقابل إطلاق سراحهم، ستحصل **طهران** على خمسة من مواطنيها المسجونين في الولايات المتحدة، فضلاً عن السماح لها بتلقي ست مليارات دولار كانت مجمدة في بنوك كوريا الجنوبية. وسيتم تحويل المبلغ إلى حساب مصرفي في **سويسرا** ومن هناك إلى حساب خاص في **قطر**، والذي ستتمكن إيران من سحب الأموال منه لشراء الغذاء والدواء، ولم يتم الاتفاق بعد على كيفية عمل آلية الإشراف على هذه الآلية، ورغم أن إيران والولايات المتحدة تؤكدان على عدم وجود أي صلة بين هذا الاتفاق والمناقشات حول الاتفاق النووي، إلا أن بيانين على الأقل صدرا عن إيران هذا الأسبوع يمكن أن يشهدا على أن الجهود الدبلوماسية لتعزيز مثل هذا الاتفاق لم تصل بعد إلى نتيجة نهاية.

أعلن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، الثلاثاء الماضي، أن بلاده "مستعدة لاستئناف المفاوضات بشأن الاتفاق النووي استنادا إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سبتمبر/أيلول من العام الماضي و"الحفاظ على الخطوط الحمراء." وفي اليوم السابق، هاجم نائبه **علي بكري قاني** المعارضين المحليين للاتصالات مع الغرب، وذكر بكري قاني – الذي يشغل منصب رئيس الوفد الإيراني إلى المفاوضات النووية أن "هؤلاء، تحت ستار الحفاظ على القيم يسعون إلى تصوير المفاوضات على أنها تتعارض بشكل أساسي مع القيم، ويسعون جاهدين إلى إضعاف أيدي النظام من استخدام هذه الوسيلة لتعزيز المصالح الوطنية. وعندما يتحدث **عبد اللهيان** عن "اتفاقيات سبتمبر" فهو يقصد إحدى المسودات الأخيرة التي تم التوصل إليها بين الطرفين والتي كانت تعتبر آنذاك الوثيقة شبه النهائية التي تسمح بالعودة إلى الاتفاق النووي، ويمكن الافتراض أن الكلمات الصريحة للوزير ونائبه تعكس بشكل جيد نوايا وموافقة المرشد الأعلى "آية الله علي خامنئي."

نظام مخيف وعنيف

توقفت المفاوضات حول هذه "الاتفاقات" عند نقطة واحدة قبل عام، مع اندلاع الاحتجاجات الحاشدة التي عمت إيران، الساحة الداخلية في إيران لا تهتم بإنجازات النظام على الساحة الدولية وهي ليست بالقليلة. وتشمل تجديد العلاقات مع المملكة العربية السعودية وتعزيز العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة، وربما قريباً أيضاً مع مصر؛ والتحالف العسكري مع روسيا؛ والانضمام كعضو رسمي في منظمة" **شنغهاي** "التجارية والترشيح للانضمام إلى منظمة" **البريكس** "الركيزة الأقوى للصين، التي اشترت الشهر الماضي النفط من إيران بكمية غير مسبوقة بلغت مليون ونصف مليون برميل يومياً، بالرغم من العقوبات، كل ذلك يحيط الجمهورية الإسلامية بحزام أمني سياسي، ويفكك التحالف الإقليمي المناهض لإيران الذي رفعت دول الخليج و"إسرائيل" والولايات المتحدة رايته. لكن هذه الإنجازات لا تزال غير قادرة على العمل كبديل أو تعويض عن الخسائر الهائلة التي تسببها العقوبات لاقتصاد البلاد ولا يغفل المحللون الإيرانيون، وكبار مسؤولي النظام، عن حقيقة استحالة ترجمة كل هذه الإنجازات الدولية إلى أموال دون إيجاد حل للمسألة النووية، ولكن يبدو الآن أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، مستعدون بالفعل للتعايش مع البرنامج النووي الإيراني – الذي أصبح أكثر تهديداً وتطوراً بكثير مما كان عليه عشية التوقيع على الاتفاق في عام 2015 – وتحول لخط أحمر جديد، **الخط الذي سيتم رسمه على مسافة أقصر من عتبة بناء سلاح نووي.**

بالنسبة لإيران، فإن مثل هذا الاتفاق قد يكون بمثابة ضمانة فعالة لوضع يتم فيه انتهاك الاتفاق الجديد، إذا تم التوقيع عليه، وسوف يؤدي ذلك إلى تقدمها إلى حد كبير إلى وضع الدولة عتبة التي يمكن أن تشكل تهديدًا حقيقيًا خلال فترة قصيرة من الزمن، ومن خلال القيام بذلك، ستضمن أن الحكومة في الولايات المتحدة التي لا يرأسها "جو بايدن" ستكون حذرة للغاية بشأن انتهاك الاتفاقيات الجديدة، وستضمن أيضًا إلغاء العقوبات الحالية.

سعت استراتيجية إيران منذ عام 2018 إلى إجبار الولايات المتحدة على العودة إلى الاتفاق النووي الأصلي من خلال زيادة حجم اليورانيوم المخصب وجودته بشكل علني ومنضبط، وقد أوصلت **طهران** إلى مرحلة جديدة حيث لا تنوي العودة إلى القيود المفروضة عليها من الاتفاق الأصلي – وربما لن تحتاج لذلك – مقابل تجميد الوضع القائم ستكون قادرة على تلقي مليارات الدولارات المجمدة في البنوك في جميع أنحاء العالم، وتحرير المستثمرين في الغرب من التهديد بالعقوبات، وتدعم خزائنها وتضمن مستوى معيشة أفضل لمواطنيها؛ وتزيد من مدفوعات الرعاية الاجتماعية وإعانات الدعم المالي، وبالتالي على الأقل تهدئة الدافع الاقتصادي الذي يغذي الاحتجاج؛ وتحافظ على برنامجها النووي عند مستوى عالٍ.

* * *

أخبار12: ينطوي على تكاليف ومخاطر..... التوصل لاتفاق مع المملكة العربية السعودية من شأنه أن يغير قواعد اللعبة

بقلم نير دبوري

تتحدث المنظومة الأمنية في الكيان، عن اقتراب إيران من أن تصبح دولة عتبة نووية، وقال رئيس أركان جيش العدو إن إيران حققت تقدماً أكبر في مجال تخصيب اليورانيوم من أي وقت مضى، ومن المقدر أن تستغرق مثل هذه العملية حوالي عامين، إذا لم يمنعها أحد، وقد أمضى الكيان في السنوات الثلاث الماضية في بذل جهد كبير في بناء تحالف ضد إيران، وللمملكة العربية السعودية دور مهم بل وحاسم خلال هذه الفترة، إن الاتفاق مع المملكة العربية السعودية، إذا أتى بثماره والذي يشمل الولايات المتحدة والكيان، سيشكل "تغييراً حقيقياً لقواعد اللعبة" على المستوى الإقليمي وسيكون هذا حدثاً دراماتيكياً، ولن يأتي بدون ثمن أو مخاطر بالنسبة للكيان.

هذه الخطوة، التي تهدف في نهاية المطاف إلى تعريض طهران للعزلة السياسية والاقتصادية، تتم تحت المظلة الأميركية وقيادتها المركزية، بالنسبة للأميركيين، هذه خطوة على طريق مغادرة الشرق الأوسط، وهذا بالطبع يزعج الإيرانيين كثيراً، الذين يعملون بالفعل بشكل مكثف في محاولة لإحباط هذه الخطوة، ويتنقل وزير الخارجية الإيراني بين دول المنطقة، من السعودية إلى مصر، في محاولة لبناء منافسة على النفوذ الإقليمي الذي يبنيه كيان العدو. وتتطلب هذه الخطوة تغييرًا في التفكير من الناحية "الإسرائيلية"، حيث ستحصل المملكة العربية السعودية على حزمة أسلحة كبيرة جدا من الولايات المتحدة، والتي من المحتمل أن تشمل طائرات f35 المتقدمة، ولدى الكيان مصلحة في الواقع، وهكذا تعتقد المنظومة الأمنية في الكيان، في أن تكون الأسلحة أميركية وأن لا يتوجه السعوديون لطلب التزود بالأسلحة من الصينيين أو الروس، حتى على حساب تآكل "التفوق النوعي" الذي يتمتع به الكيان.

إن كيان العدو يحتاج إلى قدرة هجومية في إيران، ولكنه قادر على التأثير على عملية صنع القرار حتى في اليوم التالي لضرب المنشآت النووية، والتي يمكن إعادة بنائها في غضون بضع سنوات. ويجب على الكيان أن يوصل للنظام الإيراني بأن استقراره مهدد، بما في ذلك القدرة على مهاجمة كبار المسؤولين أنفسهم، وليس فقط المنشآت النووية، وهذا وحده يمكن أن يمنعهم من العودة إلى المشروع في المستقبل.

في القضية النووية فإن المعضلة أعظم، فالولايات المتحدة تريد أن تمنح المملكة العربية السعودية طاقة نووية مدنية بناء على طلبها، حتى تتمكن من إنتاج طاقة بديلة للنفط، ومن وجهة نظر الكيان فإن الطاقة النووية المدنية من الممكن أن تتحول إلى طاقة نووية عسكرية، حيث يمتلك السعوديون مناجم يورانيوم ويريدون التحكم في دورة الوقود بأكملها، هذه الخطوة ستسمح لهم في المستقبل بمعرفة كيفية صنع قنبلة أيضًا، يدرك الكيان أن هذه الخطوة، إذا حدثت، ستسرع من السباق النووي في الشرق الأوسط، عندما تكون تركيا ومصر (وقليل من الأردن أيضًا) مهتمتين بالفعل بهذه القدرة.

والسؤال هو إلى أي مدى يرغب الكيان في التحلي بالمرونة امام المطالب السعودية، لأنه إذا لم توفر لها الولايات المتحدة هذه القدرة، من التعدين إلى إنتاج وتخصيب اليورانيوم إلى القدرة على إنتاج قنبلة في المستقبل "ستسارع المملكة العربية السعودية الى أحضان الصين. ولذلك فإن المعضلة هائلة، ما هو النموذج الذي سيوافق عليه الأمريكيون، ما هو مستوى الإشراف الذي سيكون موجودًا على القدرة السعودية، هل سيوافقون على السيطرة السعودية الكاملة أو الجزئية فقط، ماذا سيفعل السعوديون في مواجهة الشروط الأمريكية وهل سيتطلب ذلك تنازلات "إسرائيلية" كبيرة في أماكن أخرى؟ مثل التحرك امام الفلسطينيين.

إن موقف المنظومة الأمنية في الكيان يتعارض مع قدرة السعوديين المستقلة على التخصيب، لماذا يمكن للكيان أن يوافق؟ يبدو انه سيوافق على نموذج الإمارات العربية المتحدة، نووي مدني دون القدرة على التخصيب (يأتي اليورانيوم على شكل قضبان وقود من الولايات المتحدة الأمريكية مع سيطرة أمريكية كاملة على النظام والقدرات)، والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه هو كيف ستؤثر مثل هذه الخطوة على مشروع إيران النووي؟

خلاصة القول، إن الكيان يدرك أننا إذا لم نصبح جزءًا من الاتفاق مع المملكة العربية السعودية، فمن المؤكد أن الولايات المتحدة قادرة على القيام بذلك من دوننا. وهذه كارثة حقيقية، لأن الأميركيين والسعوديين "لن يأخذوا في الاعتبار مصالحنا وسيتصرفون بدوننا، بالنسبة للكيان، قد تكون هذه فرصة العمر ولن تعود أبدًا، هل يستطيع "نتنياهو" تمرير مثل هذا الاتفاق مع الائتلاف الحالي، مقابل التنازلات المطلوبة له، وهل سيكون هناك من في المعارضة من يسانده في مثل هذه الحالة، ربما سنعرف ذلك قريباً.

ليس فقط النووي: قدرات إيران التقليدية...

لقد غيرت إيران سلوكها في ضوء الأعمال المنسوبة إلى الكيان في السنوات الأخيرة، فقد قامت بتوزيع منشآتها النووية، ووضعتها تحت الأرض، كما تعمل على بناء علاقات تعاون وتحالفات مع دول المنطقة، وفي الوقت نفسه، قادت أيضًا الهجوم بالعبوة في مجدو، بالإضافة إلى محاولات تنفيذ هجمات أخرى ضد الإسرائيليين في الخارج. والأنشطة المنسوبة إلى الكيان هي من ناحية عمليات يقودها "الموساد"، ومن ناحية أخرى تسرع من الدخول إلى منطقة العتبة، هل يسارع الكيان في استخدام القوة؟ في الكيان، يدرسون الآن أي النشاطات التي جلبت فائدة كبيرة، وأي التحركات لم تساهم في محاولة وقف أو إبطاء المشروع النووي.

إيران ليست دولة نووية فحسب، إن إيران تعمل على بناء قدرات تقليدية كبيرة، صناعات منية تعمل على تطوير معدات عسكرية متقدمة (للاستخدام والتصدير)، والتي تنتج مجموعاً من التهديدات المتعددة الساحات للكيان، وعلى هذا فإن التعريف من وجهة نظر الكيان هو أن إيران أصبحت تهديدا استراتيجيا خطيرا، إن الخطاب الذي يحافظ عليه كيان العدو مع الولايات المتحدة يهدف إلى إقناع الأميركيين بأن المشكلة لا تكمن في السلاح النووي فحسب، بل في النظام الأوسع الذي يبنونه في الشرق الاوسط.

تعمل إيران على توسيع البنية التقليدية في سوريا ولبنان وغزة واليمن والعراق (مع القدرة على إطلاق الصواريخ والقذائف وصواريخ كروز، والغارات التي تشنها قوة الرضوان في لبنان)، كما تعمل على زيادة نفوذها على الساحة الفلسطينية الداخلية في الضفة الغربية، في الكيان يحاولون إيصال الرسالة إلى الأميركيين، حتى لا تعتقد الولايات المتحدة أن المشكلة ستحل بالاتفاق النووي، والانطباع هو أن الرسالة وصلت في واشنطن.

في غضون ذلك، يضعف الردع الأمريكي في المنطقة، لأنهم لم يردوا بحزم لفترة طويلة على محاولات مهاجمة قواتهم في شرق سوريا ومحاولات مهاجمة السفن في الخليج الفارسي. ولذلك، تشعر إيران أن لديها نطاق عمل أوسع من ذي قبل، وفي الأيام

القليلة الماضية فقط بدأت الولايات المتحدة في تغيير سلوكها بشكل طفيف، وحركت حاملات الطائرات للرد على محاولات مهاجمة جنودها، ونتيجة لهذا فقد خفض الإيرانيون من ظهورهم.

في العامين الماضيين، أسقط جيش العدو طائرتين إيرانيتين بدون طيار باستخدام طائرات إف-35، في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم، وقد أدى هجوم الحومات في أصفهان إلى زيادة كبيرة في "الخوف" بين كبار مسؤولي النظام الإيراني، لقد كان هجومًا مشتركًا، من عدة اتجاهات، ما فاجأ نظام الدفاع الجوي الإيراني، حيث أقلعت 6 طائرات مسيرة "اسرائيلية" بحسب التقارير الأجنبية، سرا، وتهربت من أنظمة الرادار الإيرانية، وحلقت بأمان نحو الهدف.

لم يستهدف الهجوم قاعدة الطائرات بدون طيار فحسب، بل استهدف أيضًا الموقع الذي يقوم فيه المطورون بتصنيع وتخزين الطائرات بدون طيار الانتحارية المتقدمة، وبحسب بعض التقديرات، تم تدمير عدة مئات من الطائرات بدون طيار من مختلف الأحجام في القصف، ونُسبت العملية في إيران إلى عملية مشتركة بين "الموساد" والقوات الجوية للعدو.

في صور الأقمار الصناعية التي تم نشرها بعد الهجوم، والتي تظهر القاعدة الإيرانية، يبدو أن أضرارًا جسيمة قد لحقت بمجموعة الطائرات بدون طيار، وقد لحقت أضرار بالغة بالحظيرة الكبيرة في وسط القاعدة، تستخدم ايران في السنوات الأخيرة بشكل كبير نظام الطائرات بدون طيار لشن الهجمات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. **ويمتلك حزب الله أيضًا العشرات من الطائرات الانتحارية بدون طيار.**

وبحسب منشورات أجنبية، كان هذا أحد أكثر النشاطات جرأة التي نفذها جيش العدو على الأراضي الإيرانية، وأيضًا أحد أكثر النشاطات فعالية من حيث تأثيرها التكتيكي والاستراتيجي، ولهذا هناك من يتساءل في المنظومة الأمنية عن مدى جدوى سياسة تنفيذ العمليات والهجمات على الأراضي الإيرانية. واليوم تقف إيران بالفعل عند نقطة "ردع حافة النووي"، وهو مصطلح جديد تم اختراعه في المنظومة الأمنية للعدو، وهذا يعني أن القوى تتصرف بالفعل مع إيران بطريقة تمنع الاحتكاك معها، وإيران تدرك ذلك، ويبدو أن إيران قررت في هذه الأثناء عدم المضي قدماً في المشروع النووي، بل تزحف إلى المكان الجديد – العتبة النووية – وتطمح إلى البقاء فيه، والتحدي الجديد الذي يواجه الولايات المتحدة والكيان هو الإبقاء عليها هناك، وهذه طريقة ردع.

الحلف الجديد للكيان في "منطقة آسيا الوسطى.."

التحرك الآخر الذي يقوده الكيان هذه الأيام يخرج من الشرق الأوسط ويتعلق أيضًا ببناء تحالفات واسعة مع شركاء جدد، يبني كيان العدو ساحة جديدة في "منطقة آسيا الوسطى" مع دول مثل أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، التي تتحدى إيران من الشمال الشرقي، مساحة جديدة يقيم فيها كيان العدو علاقات تحتاج إلى توسيع وتعميق، أمنية ودبلوماسية واستراتيجية.

إن زيادة التعاون معهم يشكل تحدياً لإيران حول حدودها ويسبب لها الكثير من الضغط، وهذا يؤثر على طهران و صنع القرار في إيران دون أن يكون هناك احتكاك مادي مع الكيان. ويرى الإيرانيون ذلك، ويردون بقوة على أي زيارة يقوم بها وزير

جيش للعدو أو مسؤول كبير إلى باكو، ويقترب الكيان أيضًا من تركيا، حيث كان هناك بعض الدفء في العامين الماضيين، لكن أردوغان لا يزال جزءًا من المشكلة وليس الحل.

أوروبا تتغير أيضا..

أدى الارتباط بين إيران وروسيا وتزويد موسكو بالأسلحة إلى تغيير كبير في نظرة أوروبا لإيران، يرى الكيان أخيراً تأثيراً على ما كانت تطالب به "تل ابيب" طوال هذه السنوات وهو اعتبار إيران ليست مشكلة "إسرائيلية" فحسب، بل مشكلة عالمية. والتحدي الكبير الآن، هو دفع الدول الأوروبية الثلاث الرئيسية، ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، إلى زيادة النشاط ضد إيران في جميع المجالات، أما بالنسبة لألمانيا وبريطانيا، فهم بالفعل أكثر تقدمًا، لكن الفرنسيين ما زالوا يصرون على عدم الفهم.

المناورة الإسر ائيلية والرسالة إلى إيران..

انتهت أمس مناورة مشتركة للقوات جو العدو والجيش اليوناني، بمشاركة عشرات الطائرات المقاتلة من عدة أسراب وطائرات التزود بالوقود وطائرات التجسس التابعة لسلاح جو العدو. وخلال التدريب أقلعت عشرات الطائرات وحلقت لساعات لمسافة آلاف الكيلومترات، من الكيان إلى أعماق الأراضي اليونانية وعادت. وفي الأراضي اليونانية، تدربت الطائرات المقاتلة على تحليق على ارتفاعات منخفضة وإسقاط الذخيرة الحية في مناطق مخصصة لإطلاق النار، وتمت الطلعات في ظل ظروف جوية صعبة، وكانت إصابات الأسلحة دقيقة. وذكر المتحدث باسم جيش العدو، أن المناورة هي جزء من سلسلة تدريبات للقوات الجوية للعدو وتهدف إلى تحسين القدرة العملياتية والذهنية للطلعات الطويلة والتزود بالوقود والهجوم العميق والحفاظ على التفوق الجوي، كما ستجرى تدريبات إضافية من هذا النوع في وقت لاحق هذا العام.

* * *

إسر ائيل اليوم: تراجع شديد في عدد الحريديم المجندين لجيش العدو خلال العقد الماضي

ناقشت "لجنة مراقبة الدولة" برئاسة عضو الكنيست "ميكي ليفي" القضية على خلفية تقرير "مراقب الدولة" من عام 2011 حول دمج اليهود المتشددين في "جيش العدو الإسرائيلي"، وذلك في أعقاب مناقشة تشكيل اتفاق جديد بشأن موضوع خدمة الحريديم في "جيش العدو." في المناقشة، أوضح ممثلو جيش العدو أنه بالرغم من الزيادة في عدد السكان الحريديم في العقد الماضي، لم تكن هناك زيادة في عدد المجندين سنوياً، ويذكر تقرير "مراقب الدولة" أنه في عامي 2010 و2011، تجند ما يقرب من 1000 وحوالي 1280 على التوالي. وفي الاجتماع، قال ممثل جيش العدو إن هناك 1200 حريدي تجندوا بين 2019-2021، وتمت دعوة ممثلي مكتب رئيس حكومة العدو إلى جلسة الاستماع من أجل تقديم القانون المخطط له، لكنهم لم يرسلوا ممثلين ذوي صلة، وحذر رئيس اللجنة، عضو الكنيست "ميكي ليفي"، من أنه إذا تغير الأمر، فإنه سيمارس صلاحيات اللجنة لإحضار الممثلين الذين يتعاملون مع الموضوع.

وقال "ميكي ليفي": "إن الحكومة تعتزم تمرير قانون تهرب من الخدمة، والذي سيعفي لأول مرة منذ قيام الكيان جميع السكان الحريديم من التجنيد في الجيش الإسرائيلي، هذه الخطوة ستقود إلى حل **جيش الشعب**، وهذه خطوة خطيرة وغير

أخلاقية." وأضاف أن "السكان الذين يتحملون كل العبء لن يوافقوا بعد الآن على هذا الترتيب الظالم، لماذا يرسل الناس أولادهم للمخاطرة بحياتهم بينما تعفي الدولة الآخرين بموجب القانون لمجرد أن لديهم حزبًا سياسيًا يهتم بهم؟."

وقال عضو الكنيست "أفيغدور ليبرمان" -المبادر للنقاش-، "هناك نية لتقسيم الشعب إلى قسمين: أولئك الذين سيتجندون للجيش الإسرائيلي وأولئك الذين سيدرسون في المدارس الدينية، لقد وصلنا إلى نقطة اللا عودة، عندما كنت وزيراً للجيش توصلت إلى مخطط معقول لتجنيد اليهود الحريديم وقد أفشلة أصحاب المصالح اليهود الحريديم، لم تعد هناك حصص، يجب أن نتوقف عن الحديث عن الحصص، يجب على جميع أفراد المجتمع التجند عند سن 18 عامًا للخدمة المدنية أو العسكرية."

وقال رئيس لواء التخطيط ومدير القوى البشرية في جيش العدو العميد "شاي طيب"، خلال الجلسة: "في عامي التجنيد 2019-2021، كانت الأعداد حوالي 1200 مجند حريدي كل عام وفقا للقانون، وبالإضافة إلى 1200 مجند نظامي، وهناك يخدم 500 جندي آخر من التعليم الحريدي ينتمون إلى مؤسسات لم تشملها مرسوم الوزير ومؤسسات لم يتم تعريفها كمؤسسة ثقافية خاصة، بالرغم من أنها تحت إشراف الحريديم."

أما بالنسبة لدمج النساء، فإن التقرير يظهر خوفاً من تحويل بعض الوظائف في ضوء خدمة الحريديم، في محادثة أجريت مع مستشارة رئيس الأركان لشؤون التنوع الاجتماعي، في العامين الماضيين لم يكن هناك أي شكاوى من المجندات أو بشكل عام حول تحويل النساء من وظائفهن، بالإضافة إلى ذلك، هناك أمر الخدمة المشتركة الذي ينظم خدمة جميع الطبقات.

وقالت عضو الكنيست "تالي غوتليب": "أنا ضد قانون التجنيد بشكله الحالي، اقتراحي هو الطلب من المحكمة العليا تأجيل قانون التجنيد، فالقانون غير ناضج، أولئك الذين يتهربون من الخدمة يجب عليهم بالتأكيد التجند، نحن بحاجة إلى إيجاد حل يهدئ المجتمع الإسرائيلي، وفي النهاية نحن شعب واحد، وقيمة دراسة التوراة مهمة جداً، في رأيي لن يتم تشريع قانون التجنيد."

* * *

يديعوت: رئيس اتحاد العمال في كيان العدو يُحذّر "نتنياهو"

دعا رئيس "الهستدروت"، الاتحاد العام للعمال في كيان العدو، "أرنون بار دافيد"، في أول مقابلة له منذ محاولة إقالة وزير جيش العدو "يوآف غالانت" في 26 آذار/مارس، رئيس وزراء العدو "نتنياهو" إلى إعلان نهاية التعديلات القضائية. وقال "باردافيد"، "هذا أمر يضر بتماسك "إسرائيل" في مواجهة العالم وفي مواجهة أعدائنا، يجب أن نتوقف، أتوقع أن يتوقف رئيس الوزراء، عشية الأعياد. اخرج على الهواء وأدل بتصريح – سأتوقف عن ذلك". هناك شرخ ونحن سنتوقف، مثلما ظهرت على الهواء في فترة "كورونا" وقلت ارتدوا كمامات، قل إن هناك شرخا وانقساما وأنا سأتوقف وإنه لم يعد هناك تشريع أحادي الجانب بشأن المسألة القانونية، نقطة وآخر سطر." وأشار "بار دافيد" إلى أن هناك سيناريوهيْن مستعد لهما: احتمال أن يحاول "نتنياهو" تقديم تشريع أحادي الجانب لتغيير لجنة تعيين القضاة، وهي خطوة وصفها بأنها "مجنونة"، أو عدم قبول حكم "المحكمة العليا." وأوضح أن عدم الانصياع لحكم "المحكمة العليا" سيعتبر في نظره "خرقا مطلقا للقواعد،

هناك مواقف لا أستطيع الوقوف فيها متفرجا لن أسمح بتدمير البلاد، ولن أسمح بأن يمس ذلك بوثيقة إعلان الاستقلال، لن أسمح بإلحاق الأذى بالمشروع الصهيوني، وبمجرد أن نتخذ قرارًا بأنهم يحاولون إلحاق الضرر بالمشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، فسوف أتحرك."

وانتقد رئيس "الهستدروت"، الحكومة بشدة وقال إن المجتمع في الكيان في حالة رهيبة، "نرى العنف في الشوارع، ونرى الجريمة، والتراجع في الأمن الشخصي، لقد كانت هذه قضية رئيسية في الانتخابات ولم يعالجها أحد، لماذا لا تعالج؟ لانشغالهم بالتعديلات القضائية، بالنسبة لي، وبالنسبة للعديد من أعضاء الليكود، التعديلات القضائية ليست هي الشيء الأكثر أهمية، هناك شيء يؤذي البلد في النهاية، ويؤذي صمود البلد وأمنها، وكلنا مشغولون بشيء غير مهم، وهو ما يمزق الشعب أيضًا." وتابع، "من وجهة نظر اقتصادية، أتحدث مع الأشخاص الذين يعملون في مجال التكنولوجيا الفائقة، فالاستثمارات لا تأتي إلى هنا، ويقول لي رجال الأعمال إنهم يجدون صعوبة في جمع الأموال، وأن الأمريكيين لا يريدون جلب الأموال إلى هنا، فالأموال تتدفق من "إسرائيل" للخارج، لا أستطيع أن أفهم إلى أين يقود نتنياهو البلاد، هناك رئيس وزراء أنا أقدره، ولدي اتصالات معه، إنه يرأس النظام."

كل ما يحدث في "الهستدروت" هو مسؤوليتي، إلى أين أنا أقود "الهستدروت" – أنا أعرف إلى أين، ولست متأكدًا من أن "بيبي" يقصد "نتنياهو " يعرف إلى أين يقود البلاد"، ووفقا له، فإن "التاريخ سيحكم علينا جميعا وعلى أفعالنا، أنا عليّ قيادة "الهستدروت"، و"نتنياهو" عليه قيادة البلاد."

* * *

ما هي خطة "أوحانا" في حال إبطال قانون المعقولية؟

أرسل رئيس الكنيست "أمير أوحانا" رسالة قاسية وصريحة إلى المحكمة العليا قبل جلسة الاستماع المثيرة في المحكمة العليا، قال فيها: "لن يقبل الكنيست أن يداس وهو خاضع." كلمات "أوحانا"، التي فُسرت على أنها تهديد بأن الكنيست لن يلتزم بقرار القضاة، تم تداولها على شبكات التواصل بشكل واسع جداً، وفي مقابلة خاصة مع يديعوت أحرونوت ستنشر غداً الجمعة، يكشف "أوحانا" عن خطة الائتلاف للالتفاف على قرارات المحكمة العليا، في حال إلغاء قانون أساسي للمرة الأولى. كما يكشف "أوحانا" في المقابلة إعلانه عن نفسه "كشاذ جنسياً" وهو في سن 15 عامًا وحتى اتخاذ قرار إنشاء منتدى للشاذين جنسياً في الليكود، وأن يكون أول شخص "شاذ جنسياً" بشكل علني في الليكود يترشح للكنيست.

أحد الاقتراحات التي يريد "أوحانا" الترويج لها هو إنشاء محكمة دستورية، لن تتكون من القضاة فقط، ستحل المحكمة الدستورية فعلياً محل المحكمة العليا، لكنها لن تضر بمؤسسة المحكمة العليا. وأضاف "أوحنا": "في محكمة دستورية، مخولة بمناقشة القضايا الدستورية الموجودة رغم عدم وجود دستور لإسرائيل، والتي تناقش القيم والنظرة العالمية والمفاهيم من عوالم الأيديولوجية، ليس هناك أفضلية للمشرعين، وسيتمكن ممثلون عامون من مجموعة متنوعة من المجالات من الجلوس فيه، وهذا واحد من مشاريع القوانين العديدة التي ستتم مناقشتها بالتأكيد إذا لزم الأمر." كما دعا

"أوحانا" المحكمة العليا إلى الحد من سلطتها، وقال: "آمل أن تفهم المحكمة حدود سلطتها وتتجنب هذه الأزمة، لا توجد سلطة القوة الكلية في دولة ديمقراطية، والكنيست والحكومة يفهمان ذلك جيدًا، آمل أن تتفهم المحكمة ذلك."

* * *

معهد السياسات والاستراتيجية: جوهر حلم الصهيونية ووجود إسرائيل كدولة بأكثرية يهودية معرض للخطر

بقلم ميخائيل ميلشتاين

ترجمة: صحيفة القدس العربي

اتفاق أوسلو هو أحد المفترقات الحاسمة في تاريخ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل خاص، والنزاع الإسرائيلي – العربي بشكل عام. رغم أن الحدث رافقته عاصفة قوية وعانى من الهشاشة ولم يحصل على الإجماع في أوساط الشعبين، لكن أسسه ما زالت قائمة حتى الآن. هكذا، من عارضوا هذه العملية مثل اليمين في إسرائيل الذين سيطروا على حكوماتها في الثلاثين سنة منذ التوقيع على الاتفاق، يتعاملون معه كحقيقة قائمة، سواء بسبب تعبيراته الثابتة التي تجذرت على الأرض أو بسبب دعم دولي كبير لهذه العملية، أو إزاء إدراك بأن أي بديل سيتم تطبيقه بدلاً منه سيجبي من إسرائيل ثمناً استراتيجياً باهظاً.

اتفاق أوسلو جسد عدداً من السوابق التاريخية الدراماتيكية. هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها قيادات الشعبين بعضه ببعض، وقامت ببلورة اتفاق يقوم على تقسيم جغرافي للبلاد. عقب الاتفاق، تم تشكيل السلطة الفلسطينية – الكيان السياسي الفلسطيني الأول في أرض إسرائيل – فلسطين التاريخية، التي سيطرت على الجمهور الذي يعيش فيها، حتى لو لم تحصل على مكانة الدولة السيادية. في هذا الإطار، تم نقل مركز نشاطات الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج (الشتات) إلى الداخل (المناطق)، ثم البدء في مأسسة غير مسبوقة لنشاطات سياسية فيها (حكومة ومجلس تشريعي وانتخابات وما شابه).

اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول 2000، وهي إحدى المواجهات الشديدة في تاريخ النزاع، حددت انهيار "عهد أوسلو"، وضعضعت الحلم الذي يقول بأن الشعبين قد استبدلا لغة المواجهة بالخطاب السياسي اللطيف من أجل حل النزاع. النقاش حول أسباب فشل العملية واستئناف النضال العنيف يثير جدلاً شديداً حتى الآن ترافقه الاتهامات المتبادلة، مثلاً، ادعاءات إسرائيلية بخصوص تقلب ورفض الطرف الفلسطيني، وفي المقابل اتهام الفلسطينيين لإسرائيل بتغيير الحقائق على الأرض بشكل مستمر. مع ذلك، يتفق الطرفان على أن امتداد المفاوضات لسنوات كثيرة بدلاً من القرارات الحاسمة والسريعة، شكل عقبة رئيسية مكنت من حدوث الانقطاع والتراجع والتشويش على العملية.

السنوات الثلاثون التي مرت منذ التوقيع على الاتفاق، رافقتها تقلبات في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن أيضاً في صورة الساحة الفلسطينية التي انقسمت إلى قسمين، عندما سيطرت حماس على القطاع في 2007. هكذا، يوجد بين البحر والنهر الآن واقع هجين يشبه الساحة الأثرية، يشمل مجموعة متنوعة من الأوضاع المتشابكة مع بعضها، والتي تمثل مبادرات

استراتيجية وتجارب تاريخية بدأت في التشكل. ولكنها قتلت في مهدها. في هذا الإطار، هناك خمسة أوضاع سياسية وأحوال مدنية فلسطينية: مناطق "أ" في "يهودا والسامرة"، وتسيطر عليها السلطة؛ ومناطق "ب" في الضفة الغربية، وتقع تحت المسؤولية المدنية الفلسطينية والمسؤولية الأمنية الإسرائيلية؛ ومناطق "ج" (63 في المئة من أراضي "يهودا والسامرة")، وهي تحت سيطرة إسرائيل؛ وقطاع غزة، الذي تحكمه حماس؛ والفلسطينيون الذين يعيشون في مناطق غير واضحة؛ وسكان شرقي القدس الذين لديهم مكانة مقيم وغير مواطن منذ العام 1967؛ وإلى جانب كل ذلك المواطنون العرب الإسرائيليون.

بعد أن جربوا كل أنواع العلاقات، يبدو أن الشعبين المتعبين يغرقان في نوع من الوضع الراهن الذي يقوم على إعطاء الأولوية لتطوير "هنا والآن". الأيديولوجيا الكبرى تحل محل السلام الاقتصادي الذي تحول إلى سياسة غير رسمية لإسرائيل في السياق الفلسطيني، ويتم الدفع بها قدماً بكثير من "بادرات حسن النية" و"التسهيلات" في مجال التجارة والبنى التحتية والأموال والتشغيل. هذه السياسة ترتكز على افتراض إسرائيلي قديم يقول إنه بواسطة الحفاظ على أو تحسين حياة الفلسطينيين يمكن التوصل إلى الاستقرار الأمني ومواصلة السيطرة على "المناطق" [الضفة الغربية] دون الحاجة إلى اتخاذ أي قرارات حاسمة. عملياً، السلام الاقتصادي يجسد انتصاراً باهظ الثمن. فهو في الواقع يمكّن من التوصل إلى الاستقرار الأمني على المدى القصير والمتوسط، ويمنع سيناريوهات مثل الانتفاضة الثالثة، وفي الوقت نفسه يعمق الاندماج بين المجتمعين. هذه إذاً عملية صهر لا تنبع من قرارات سياسية أو تخطيط استراتيجي، بل تتحقق في إطار روتين حياة يومي، رمادي وبيروقراطي، يقوم على التصاريح والتأشيرات وشق الطرق ومد خطوط الاتصالات.

بشكل عام، انشغال إسرائيل بالمسألة الفلسطينية محدود جداً. ويبدو أنها، القيادات أو الجمهور، يتطلعون إلى "الهرب" من نقاش معمق حول الموضوع. وعندما يتطور مثل هذا الخطاب، فإنه يتميز بأنه خطاب عفا عليه الزمن. النقاش حول البدائل الاستراتيجية للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين يبرز بديلين نوقشا بلا توقف، حتى لو ضاعت أهميتهما. البديل الأول هو حلم الدولتين. وفي المدى المنظور صعوبة جوهرية لتطبيق هذه الرؤية كما وُضعت قبل ثلاثين سنة. وهذا بسبب تغير المنظومة الفلسطينية التي أصبحت ساحتين منفصلتين تحركهما أفكار متنافسة، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على الأرض والبارز منها الاستيطان اليهودي – 110 آلاف مستوطن في 1993 والآن تقريباً نصف مليون مستوطن.

البديل الثاني هو إدارة النزاع، التي جوهرها تحسين الواقع في الساحة الفلسطينية وخاصة بوسائل اقتصادية. وتظهر في هذا السياق فكرة الحكم الذاتي المدني بدون بعد جغرافي، التي طرحها بيغن في نهاية السبعينيات؛ وتقليص النزاع، الذي يركز على تحسين حياة الفلسطينيين وتقليص الاحتكاك بينهم وبين إسرائيل، بدون فاصل جغرافي بين المجتمعين؛ وأيضاً مبادرات مثل الكونفدرالية بدون حدود، أو تأسيس اتحاد إمارات في "يهودا والسامرة" على أساس عائلي – قبلي. هذه الأفكار لم يحصل أي منها على الاستجابة في أوساط المنظومات الفلسطينية أو الدولية. وتقريباً جميعها مشوبة بالعيب الذي يتمثل بالاعتماد الزائد على العامل الاقتصادي الهش، مع تجاهل الفجوات الفكرية والسياسية العميقة بين المجتمعين.

يقف أمام إسرائيل الآن بديلان استراتيجيان فقط، يعكسان الاختيار بين السيئ والأسوأ. من جهة، الدولة الواحدة، التي هي رؤية قديمة يتم تطبيقها بالتدريج الآن بدون تخطيط أو بدون رغبة أو وعي. يمكن التقدير بأن هذا الكيان سيتطور على مراحل: الأولى، إضعاف السلطة الفلسطينية، مثلاً، عند انتهاء عهد أبو مازن؛ والمرحلة الثانية ضم إسرائيل بالتدريج للضفة

الغربية؛ والثالثة إيجاد محتمل لواقع أبرتهايد إزاء عدم رغبة إسرائيل في إعطاء الجنسية للفلسطينيين في المناطق التي ستكون تحت سيطرتها؛ والرابعة، الإعلان بشكل رسمي عن الدولة الواحدة، التي جميع مواطنيها متساوون في الحقوق، وذلك بعد ضغوط خارجية وداخلية ستجد إسرائيل نفسها واقعة تحتها. من المرجح أن يكون هذا بداية فصل تاريخي جديد بروحية "البلقان". كل شعب من الشعبين يطمح إلى أن يكون سائداً في الكيان المستقبلي، الأمر الذي قد يقود إلى مواجهة كبيرة جداً بينهما. التي ربما حتى ستكون أكثر شدة من التي كانت في السابق.

في الطريق إلى الدولة الواحدة، ما زالت هناك محطة واحدة للتوقف، وهي خطوة إسرائيلية أحادية الجانب. القصد هو الانسحاب إلى خطوط حدود تترك معظم المستوطنات في "يهودا والسامرة" وغور الأردن تحت سيادة إسرائيل، وبذلك سيتم ضمان معظم مصالحها الأمنية. نوصي بأن تكون هذه الخطوة منسقة مع الطرف الفلسطيني، لكن إذا كان غير معني أو غير قادر على ذلك، فيمكن وحتى من الضروري تطبيقه بشكل أحادي الجانب.

إن سابقة الانفصال عن قطاع غزة نتجت عنها أخطار يمكن أن تتطور أيضاً بعملية أحادية الجانب في "يهودا والسامرة" وعلى رأسها: سيطرة جهات متطرفة؛ ووضع تهديد أمني شديد لإسرائيل؛ واستمرار الاعتماد الاقتصادي للفلسطينيين على إسرائيل؛ والإبقاء على الغموض بخصوص مكانة الكيان الفلسطيني؛ والأخطر من كل ذلك هو شرخ كبير في المجتمع الإسرائيلي. حتى الآن، يدور الحديث عن بديل أفضل من الدولة الواحدة، واقع قد يعرض للخطر جوهر حلم الصهيونية ووجود إسرائيل كدولة ديمقراطية مع أكثرية يهودية.

* * *

هآرتس: حول المدرعات.. بن غفير مهدداً: سأسمع النفي من لسانك.. ونتنياهو فوراً: ننفي ذلك

تقرير موقع "القدس" الذي يفيد بأن إسرائيل نقلت مركبات مدرعة وأسلحة للسلطة الفلسطينية، أثار حفيظة وزراء اليمين المتطرف. فقد نشر وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، تهديداً علناً ضد رئيس الوزراء، وأمره أن يتعهد بلسانه أن تلك "المنشورات التي تفيد نقل وسائل قتالية لمخربي السلطة الفلسطينية، مغلوطة"، وإلا سيكون لذلك مضاعفات. "إذا كان في نيتك السعي إلى حكومة أوسلو 2، فرجاء أطلع وزراءك والجمهور، وسنعمل بما يتناسب مع ذلك".

التقرير، كما أمر بن غفير، جرى نفيه على وجه السرعة. لقد أوضح نتنياهو بأنها "أنباء ملفقة": إسرائيل لم تنقل سلاحاً، بل سمحت باستبدال مركبات مدرعة قديمة بجديدة. وكل ذلك بينما يشدد على أنها خطوة اتفق عليها منذ عهد حكومة يئير لبيد – نفتالي بينيت؛ أي من حكومة "أوسلو 1".

يرى بن غفير وبتسلئيل سموتريتش بالسلطة الفلسطينية منظمة إرهاب يجب إسقاطها، ولكن إسرائيل في الوقت نفسه تواصل التمتع بتعاون أمني مع تلك السلطة، بل وتطالبها بالقتال ضد منظمات الإرهاب. هذا التعاون، رغم هزله وإخفاقاته، ضروري ليس فقط كوسيلة إضافية لمكافحة الإرهاب؛ فهو يحدد هذا الصراع كمصلحة مشتركة لإسرائيل وللسلطة ويرسي بذلك قاعدة للعلاقات مع السلطة في المجال المدني أيضاً، فليس لإسرائيل بديل عن السلطة الفلسطينية، وستضطر بدونها لتحل محلها، وعملياً أن تحتل "المناطق" [الضفة الغربية] وتدير حياة السكان فيها.

إن النشاط الأمني للسلطة لا يمكن أن يتم بالعصي والحجارة. مثل هذا النشاط يحتاج إلى سلاح وعتاد عسكري، وإلى قدرات استخبارية، وليس أقل من ذلك إلى إسناد جماهيري. المصلحة الإسرائيلية هي -كما أوضحت وشددت محافل أمن إسرائيلية رفيعة المستوى – إعطاء السلطة الفلسطينية هذه الأدوات بشكل محدود ومراقب، وفي الوقت نفسه تعظيم مكانتها الجماهيرية من خلال المساعدة والتعاون الاقتصادي.

إن هدف هذا التعاون، كما أوضحت إسرائيل في أفعالها وسياستها طوال سنين، ليس إقامة دولة فلسطينية، بل السماح باستمرار الاحتلال دون حمل عبئه المدني. السلطة الفلسطينية ليست ساذجة وليست عمياء عن سياسة إسرائيل، لكنها تدرك أيضاً بأنه لا بديل واقعياً – عسكرياً أو سياسياً – الآن لهذا النوع من التعاون.

إن وزراء اليمين المتطرف هم تهديد مباشر على هذا الوضع الراهن الهش، وعلى أمن دولة إسرائيل. وعلى رئيس الوزراء أن يعرض موقفاً جلياً وواضحاً ضدهم، فيعرف التعاون الأمني مع السلطة كمصلحة قومية يفترض حسب الحاجة تزويدها بالأدوات المناسبة لتنفيذه

* * *

يديعوت أحرونوت: سموتريتش وبن غفير لنتنياهو: نريدهم أن يقتلوا أنفسهم دون مدرعات

بقلم يوسي يهوشع

مرة أخرى، ثمة مواجهة سياسية داخل الحكومة، ومرة أخرى ها هم الصقور من الوزراء، سموتريتش وبن غفير، ضد الجانب البراغماتي من رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع غالنت والمنظومة. لكن يحوم اجتياز لخط آخر هذه المرة: أزمة سياسية حول حدث أمني لم يحصل على الإطلاق.

في ساعات الصباح نشر صوت الجيش نبأ يفيد بأن إسرائيل نقلت 1500 قطعة سلاح لأجهزة الأمن الفلسطينية. سارع سموتريتش للشجب ومهاجمة نتنياهو، وتبعه على الفور بن غفير. في الوسط، كما هو الحال دوماً، يقف الجيش الإسرائيلي في حرج. بعد التنديدات والإحاطات، أصدر منسق أعمال الحكومة في "المناطق" [الضفة الغربية] بيان نفي وصب ماء بارداً على البركان الذي تفجر في القدس: لم تنقل في السنة الأخيرة أسلحة للسلطة الفلسطينية، وحتى لم يكن تخطيط كهذا. ما نقل في وقت مبكر من هذا الأسبوع كانت ثماني مركبات مدرعة، بناء على طلب الأمريكيين، لاستبدال مركبات مدرعة خرجت منذ وقت سابق عن قيد الاستخدام. باختصار: جلبة على لا شيء. لكن في الواقع السياسي غير الطبيعي، حتى هذا يكفي لكي يطفو على السطح التعقيد الذي تعمل فيه حكومة "اليمين بالكامل".

في المستوى الاستراتيجي، تبدو الحقيقة بسيطة: الكابينت السياسي – الأمني لحكومة إسرائيل اتخذ قراراً لتعزيز السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية. هذا قرار عاقل، وقد اتخذ مع أو بدون صلة بالاتصالات نحو التطبيع مع السعودية، وفي ظل اللقاء المرتقب لرئيس الوزراء مع الرئيس الأمريكي الأسبوع القادم. الجيش الإسرائيلي ومكتب منسق الأعمال و"الشاباك" يشجعون عمل الأجهزة الفلسطينية في "المناطق"، فلماذا نفزع من إدخال مساهمة أمريكية تتمثل بثماني مركبات مدرعة.

قبل ذلك، نحن ننزل باللائمة على أن السلطة لا تقاتل ضد الإرهاب، لكن عندها نصخب على بضع مركبات؟ كيف نتوقع منهم أن يقاتلوا – مع حجارة وعصي وألعاب مفرقعات؟ بالمقابل، فإن قرار تعزيز السلطة في "يهودا والسامرة" يبرز إيجاباً أيضاً على خلفية التسخين في غزة: هناك، أصبحت المظاهرات على الجدار أعنف، وواضح أن يد حماس هي التي تحركها. أمس، قتل خمسة فلسطينيين في أعمال شغب على الحدود، وفي غزة يتهمون الجيش بزرع عبوة – في الوقت الذي ينفي فيه الجيش بالطبع ويدعي بأن هذه كانت عبوة تفجرت عقب تفجير ذاتي. مهما يكن، فمثل هذا الحدث قد يشعل المنطقة عشية رأس السنة، وأوضح جهاز الأمن لنتنياهو بأن تهدئة المنطقة، في غزة و"يهودا والسامرة" وداخل السجون في إسرائيل – حرجة للحفاظ على استقرار أمني في أعياد "تشري". فنحن على أي حال في السنة الأكثر نزفاً منذ الانتفاضة الثانية. عندما يكون هذا هو الوضع، نفهم لماذا ضغط نتنياهو ونجح في تجميد قرار بن غفير إزاء زيارات عائلات السجناء الفلسطينيين. لكنها معركة صغيرة أخرى في حرب الاستنزاف التي تجري داخل الحكومة، وتحبس جهاز الأمن في الوسط. تمكن نتنياهو حتى الآن من المناورة بين توصيات الجهاز وشركائه السياسيين الذين يجلبون نهجاً يتراوح بين النزوات والأيديولوجيا المتطرفة. يخيل اقتراب اليوم الذي سيضطر فيه هو أيضاً على اختار أحد الطرفين

* * *

هآرتس.. وفقاً لـ"محكمة القبعات": هاتوا ولو قراراً واحداً للأمم المتحدة طبقته إسرائيل

بقلم جدعون ليفي

لا أحد سمع النقاش الذي جرى في المحكمة العليا إلا وتأثر به. 13 ساعة ونصف الساعة من النشوة؛ إسرائيل الثانية ليست

إسرائيل التي من الواقع، بل التي في الأحلام. منذ فترة طويلة لم يكن لدينا نضال جدي وعميق بهذه الدرجة. ومنذ فترة طويلة لم يكن لدينا نقاش مقطوع بهذا القدر عن الواقع الإسرائيلي الجاهل والضحل والمشاكس والفظ والعنيف والشخصي.

النقاش الذي جرى في المحكمة العليا كان انعكاساً لسيرك البراغيث الذي سبقه في لجنة الدستور داخل الكنيست. كل شيء كان علمياً، أنيقاً، ودياً ومحترماً؛ قاعدة "الصفحات الذهبية" و"حكم فانسبري". حتى إن ممثل الحكومة، المحامي إيلان بومباخ، ظهر للحظة بأنه مثقف بارد من وسط أوروبا وهو يقتبس مونتسكيو وهوبس. نقاش يهودي خالص وأشكنازي بالكامل مع مزيد من القبعات، تقريباً بدون العرب والحريديم، الذين هم مصدر إزعاج ثابت للمجتمع. إسرائيل البيضاء تناقش مستقبل نظامها. كان هذا ممتعاً ومحبطاً في الوقت نفسه.

كان النقاش في فقاعة محمية ومغلقة، غواصة صفراء في مياه ضحلة، ندوة عليا للديمقراطية بمشاركة خيرة العقول على متن سفينة "التايتانيك". لو وجد الأجنبي نفسه في هذا النقاش لأخطأ في الاعتقاد بأن هذا هو مستوى النقاشات والجدالات في إسرائيل، هكذا يتحدثون فيها، لا سيما في الفترة الأخيرة. ولكن المستوى والأسلوب لم يكونا العامل الأكثر خداعاً. فمضمون النقاش كان مخادعاً أكثر بكثير.

الأمر الذي اعتبر من البداية "النقاش الأهم في تاريخ القضاء الإسرائيلي" كان في الحقيقة هكذا. فقد كان النقاش السياسي الأكثر أهمية في تاريخ دولة إسرائيل، ببساطة، لأن هذه النقاشات المهمة والمصيرية لم تحدث ولن تحدث أبداً، وهذا ليس بالصدفة بالطبع. لا يمكن الاستخفاف بأهمية الصراع على قوة استقلالية السلطة القضائية، لكن لا يمكن أيضاً تجاهل النقاشات السياسية التي لم تحدث قط من قبل، حتى لو كانت الأكثر مصيرية وأهمية.

النقاشات التي جرت في المحكمة العليا كانت مضللة لأنها ولدت انطباعاً بأن ذريعة المعقولية تقف بين إسرائيل الديمقراطية وإسرائيل الديكتاتورية. من هنا جاءت الرحمة، وبالتالي التسجيل المصيري للنقاش. فمن جهة، هناك حراس عتبة يناضلون من أجل الإبقاء على كل ما هو موجود. ومن جهة أخرى هناك اليمين التخريبي والانقلابي الذي يريد تدمير كل شيء، بما في ذلك إعلان الاستقلال، وكأن هذه الوثيقة المقدسة قد تم تطبيقها في أي وقت، عمود النار الذي سارت الدولة على هديه منذ إقامتها. ايلان بومباخ الشرير جاء وألقى هذه الوثيقة في سلة مهملات التاريخ.

هذا مضلل. هذه طريقة أخرى لنقول لأنفسنا "يا لروعة جمالنا! أي وثيقة فاخرة لدينا. وكيف سرنا على هديها إلى أن جاء بومباخ. هل يستخف بوثيقة الاستقلال؟ إسرائيل تستخف بها منذ إقامتها. إسرائيل الجميلة طبقت قيماً قليلة جداً من التي صاغها الـ "37 شخصاً الذين لم يتم انتخابهم". أن تقرأ في الوثيقة عن شعب "يحب السلام ويدافع عن نفسه"، وعن إسرائيل التي "ستطبق المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسي لكل مواطنيها بدون تمييز في العرق أو الدين أو الجنس"، وعن إسرائيل التي ستكون "مخلصة لمبادئ وثيقة الأمم المتحدة". العفو؟ متى طبقت إسرائيل أي قرار للأمم المتحدة، هاتوا ولو واحداً فقط؟ ولنضحك أيضاً من هذا، "نحن نمد يدنا للسلام والجيرة الحسنة لكل الدول الجارة وشعوبها". يد للسلام؟ لمن؟ متى؟ أين؟ ما الذي طبقته إسرائيل من كل ذلك قبل أن يقوم بومباخ بتدميره؟

النقاشات التي جرت في المحكمة العليا كانت أوهاماً وأمثالاً. لم تكن مختلفة بأي شيء عن النقاشات في المحكمة العليا في جنوب إفريقيا السابقة حول طبيعة الديمقراطية للبيض التي كانت مطبقة هناك. أي نسمة هواء لم تخترق القاعة "ج" في محكمة العدل العليا، ولم يسأل أحد كيف يمكن التحدث عن الديمقراطية في دولة أبرتهايد. نأمل وبحق أن تستمر إسرائيل بفضل المحكمة العليا بالسير في ضوء قاعدة "الصفحات الذهبية". سيكون البديل أخطر وأسوأ. ولكن يجب الاعتراف بأنه "حتى مع الصفحات الذهبية، لن نكون دولة ديمقراطية حتى ولو للحظة.

* * *

معاريف: "المدرعات" بمفهوم إسرائيل الأمني.. بين غايات المتطرفين وخطوات البراغماتيين

بقلم تل ليف رام

يسعى الوزيران ايتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش لترجمة قوتهما السياسية إلى تغيير في مفهوم أمن إسرائيل في "يهودا والسامرة". وربما أكثر مما في مسائل الإصلاح القضائي، فإن فوارق المواقف الأمنية غير القابلة للجسر ستواصل ضعضعة استقرار الحكومة التي تجد صعوبة في هذا الواقع أن ترسم خطاً سياسياً – أمنياً واضحاً دون أن تعلق كل أسبوع في مواجهة صاخبة في داخلها. تارة في موضوع بن غفير حول السجناء الأمنيين، وتارة أخرى عقب نقل تسع مركبات مدرعة وزّدها

الأمريكيون لأجهزة الأمن الفلسطينية. ويسعى أحد طرفي الحكومة إلى البراغماتية وإلى خطوات بناء ثقة مع السلطة الفلسطينية، مع خلفية لضغط أمريكي، أما الطرف الآخر في الحكومة فيسعى لتعريفهم كمنظمة إرهابية ويطالب بنزع سلاحهم. في مثل هذا الواقع، يصعب بلورة سلوك سياسي وأمني مرتب على مدى الزمن.

لمحاولة تفكيك اللب السياسي الأخير، اضطر رئيس الوزراء لنشر شريط نفى فيه المنشورات التي جاء فيها أن ما ورد من أنباء حول المركبات المدرعة والأسلحة أيضاً أمور غير صحيحة. إن سرعة رد رئيس الوزراء الذي وقع في الماضي على أسلحة أهم في السلطة الفلسطينية، تشهد على مدى تفجر المسألة السياسية. يرى الجناح البراغماتي في الحكومة، مثل الحكومات السابقة، في السلطة الفلسطينية أهون الشرور. وحسب هذا المفهوم، وبسبب مصالح إسرائيلية، ينبغي تعزيز السلطة وأجهزة الأمن الفلسطينية في النظر أساساً إلى عدو مشترك مركزي، في شكل حماس، وعقب التخوف من سيطرتها على "المناطق" التي هي تحت السلطة الفلسطينية، مثلما حصل في قطاع غزة. بمعنى أنه إذا انهارت السلطة الفلسطينية، فستغرق إسرائيل في تصعيد أمني أخطر حتى الرقبة، وفي عناية مباشرة بملايين المواطنين الفلسطينيين.

إذا ما تحقق مثل هذا السيناريو من ناحية إسرائيل، فستكون حماس الرابحة الأكبر، خصوصاً أنها تسعى لخلق الفوضى في "المناطق"، لكن الأعقد من ذلك أن الربح الصافي سيكون لإيران و"حزب الله" بأن تحرف إسرائيل جل انتباهها ومقدراتها نحو ما يجري في "المناطق"، وستكون عرضة لضغط دولي لا يتوقف. في هذا السياق، لا فرق بين حكومات إسرائيل الأخيرة التي قاد معظمها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

بلا أفق سياسي منظور للعيان، وفي وضع يجد فيه حتى الأمريكيون صعوبة في رؤية حل سياسي، في إطار ما يسمى إدارة النزاع، فإن هشاشة العلاقات بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية تقوم على أساس التنسيق الأمني. في هذا السياق، يأخذ رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالموقف التقليدي لجهاز الأمن؛ بأن لإسرائيل مصلحة في تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية.

حتى لو ادعت القيادة السياسية الآن بأن إذن نقل تسع مركبات مدرعة وردها الأمريكيون، هو تنفيذ لاتفاقات قديمة من عهد الحكومة السابقة، يوضح جهاز الأمن بأن نقل المدرعات مصلحة أمنية محضة لإسرائيل بعد أن تعهد الفلسطينيون أمام الأمريكيين بإبداء تصميم أكبر على مكافحة منظمات الإرهاب التي تضعضع الاستقرار الأمني في المنطقة.

وعليه، ففي المحادثات التي تجرى بحميمية من خلف الكواليس في المثلث الذي بين محافل أمن إسرائيلية وأمريكية وفلسطينية، تدعي الأخيرة بأنها بحاجة أيضاً إلى تعزيز قدراتها للعمل داخل مخيمات اللاجئين. المركبات المدرعة ليست سوى جزء من قائمة أطول معنية بها السلطة. الأمريكيون من جهتهم مستعدون للأكثر، بينما تأذن إسرائيل بأقل، لكن بالإجماع لا جديد تحت الشمس. هكذا تعمل الآلية – تدريب، وتزويد الوحدات الفلسطينية بالعتاد والسلاح، وتشكيل كتائب دايتون على أيدي الأمريكيين.

الوزيران بن غفير وسموتريتش يعرفان هذا جيداً، إذ إن العتاد العسكري النوعي لا يأتي بالتهريب عبر الحدود الأردنية. ما تغير عملياً هذه المرة هو معادلة الضغط السياسي على استقرار الحكومة، بما في ذلك المسائل الأمنية من جانب الشركاء من

اليمين. يكاد الانضباط الائتلافي ينعدم في هذه المجالات. محاضر مداولات الكابينت السياسي – الأمني يسرب بشكل غير مسبوق، حتى قياساً للسنوات الأخيرة التي كانت سائبة هي الأخرى، وذلك في صالح استخدامات سياسية مؤقتة.

حتى الأزمة الأخيرة، كان وزير الأمن القومي هو الذي سار رأساً برأس أمام الحكومة كلها تقريباً في مسألة السجناء الأمنيين. مثلما في المرات السابقة، بقي بن غفير مع الهواء وجولات العلاقات العامة في وسائل الإعلام، لكن مع صدع آخر نشأ داخل الحكومة وأدى إلى أن تكون قيادة السجناء راضية عن نجاحها في خلق جلبة داخل الحكومة دون أن تحتاج إلى أي خطوة.

مقابل بن غفير، نجح وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش في ترجمة قوته السياسية داخل الحكومة الحالية إلى تغييرات جوهرية في مسائل الإدارة المدنية والبناء والرقابة في "يهودا والسامرة". في الماضي، كان وزراء وأعضاء حكومة التفوا على رئيس الوزراء من اليمين/ لكن هذا لم يؤثر على سياسة الحكومة، وبشكل عام فإن الخط البراغماتي لطف موقف من يتبنى آراء أخرى، مثل وزير الدفاع الأسبق نفتالي بينيت.

سموتريتش مخلص لطريقه السياسي. فالاتفاقات الائتلافية بناها بحكمة كبيرة على طريقته، وفي قبعته المزدوجة كوزير مالية وكوزير في وزارة الدفاع، بنى لنفسه سنداً سياسياً قوياً انطلاقاً من فهم أنه سيتمكن من تحريك الحكومة نحو اليمين بالقوة. وذلك، بخلاف سلوك حكومات نتنياهو السابقة.

غير أن هذه المصالح التي تسعى لوضع مسائل "يهودا والسامرة" والصراع ضد السلطة الفلسطينية في رأس سلم الأولويات، في تضارب واضح مع مصاعب إسرائيل الأخرى حيال الأمريكيين، وفي الرغبة في التقدم إلى اتفاق مع السعودية، وأمنياً أن تركز إسرائيل على المعركة ضد إيران. في واقع أزمة داخلية عميقة في إسرائيل على خلفية الإصلاح القضائي وموجة الإرهاب المتصاعدة، فإن الفوارق الهائلة داخل الحكومة تصعّب تأديتها لمهامها الجارية في المجال السياسي والأمني أيضاً. في هذا التشكيلة، من الصعب خلق اتفاق تطبيع مع السعودية.

* * *

يديعوت أحرونوت: ائتلاف اليمين المتطرف لقادة الجيش: لستم مهنيين ونشك في ولائكم

بقلم إيال حولتا

نشهد مؤخراً تعاظماً في هجمات سياسيين وشخصيات عامة على قادة جهاز الأمن، بينما لا يفعل قادة الائتلاف، ورئيس الوزراء على رأسهم، ما يكفي لإيقافهم بل يكتفون بتنديدات هزيلة بأقصى الأحوال. وترتبط الهجمات بأحداث عملياتية لا يعمل فيها رجال جهاز الأمن، زعماً، وفقاً لسياسة الحكومة. وثمة نماذج مثل: اتهام قائد المنطقة الوسطى بإعطاء إسناد للمخربين؛ اتهام الضابطية العليا في الجيش بأنها تمثل حكماً خفياً لليسار؛ اتهام رئيس "الشاباك" بأنه يلاحق سياسيين أو يقيد حركتهم؛ إسناد لأفراد الشرطة أو للجنود الذين يحقق معهم للاشتباه بأنهم عملوا ضد الأوامر. يدور الحديث عن حالات متطرفة يحاول فيها منتخبو الجمهور تحريض جهاز الأمن على استخدام قوة غير معقولة – تتجاوز الأنماط المعتادة والأنظمة المتبعة والاستقامة المهنية.

يخيل أحياناً أن جوهر الهجمات على قادة جهاز الأمن يستهدف تشجيعاً للمستويات التابعة لهم بالعمل بخلاف الأوامر والأنظمة في أجهزتهم. بمعنى، أنه في الوقت الذي تهاجم فيه محافل متطرفة المسؤولين الكبار على أنهم يتحركون بمصالح سياسية ويتآمرون على الحكومة، فإنها عملياً تتوجه إلى العاملين في الأجهزة وتحاول تشجيع أولئك الذين يؤيدونها ظاهراً من ناحية سياسية على العمل من خارج حدود الانضباط الداخلي في الأجهزة.

غير أن التشجيع على استخدام القوة المبالغ فيها وفقاً لاحتياجات الحكومة ليس السبب الوحيد للتهجمات على قادة جهاز الأمن؛ فنحن نقترب من موعد سيتعين فيه على قادة الأجهزة أن يحسموا كيف سيعملون إذا ما وقعت الأزمة الدستورية بكامل قوتها. قريباً، سنعرف كيف ستقرر محكمة العدل العليا في ثلاث مسائل صادمة: رفض وزير العدل عقد لجنة انتخاب القضاة، وقانونية إلغاء علة المعقولية، وصلاحيات الإعلان عن عجز رئيس الوزراء. إذا ما قضت محكمة العدل العليا ضد الحكومة أو الكنيست، سيتعين على رئيس الوزراء أن يقرر إذا كان سيوجه نحو إطاعة المحكمة أو يسمح بتنفيذ الأصوات الداعية إلى الصدام بين السلطات.

واضح لي أن هناك من يفكرون بأنه إذا ما تدخلت المحكمة فستكون هي التي تتحمل المسؤولية عن الأزمة الدستورية. لكن من ناحية قواعد المنظومة الإسرائيلية وأنماط السلوك والسوابق، يبدو الواقع مختلفاً؛ فلمحكمة العدل العليا صلاحيات للبحث في إجراءات التشريع والتحذير حين يكون صدام جوهري بين القوانين. الادعاء بأنه محظور عليها البحث في قوانين أساس هو ادعاء ضعيف جداً في ضوء إقرار الكنيست تعديلات شخصية في جوهرها على قوانين أساس دون إجماع واسع تحت نقد جماهيري غير مسبوق، وتتوقع الآن الحماية من النقد القضائي. مهما يكن من أمر، فإن الصدام بين السلطات سيتطلب من قادة جهاز الأمن أن يقرروا إذا كانوا سيطيعون رئيس الوزراء والوزراء حين يرفض هؤلاء بشكل غير مسبوق طاعة قرار المحكمة.

لم يسبق أن شهدنا حدثاً لم تجد فيه السلطات الثلاث سبيلاً لتسوية الخلافات بينها دون تحطيم الأدوات. في الماضي، كان ثمة فهم بأن سلطة أخرى عليها أن تطأطئ الرأس أمام النظام الديمقراطي. نحن نقترب من نقطة كفيلة فيها الا تفعل السلطات ذلك. لأن السبب هو محاولة تغيير النظام القائم من طرف واحد. ودون توافقات واسعة فالحكومة هي الملزمة بالتوقف. رئيس الوزراء يتحمل مسؤولية عليا عن كل أزمة، وعليه العمل على حلها دون الانزلاق إلى العنف.

محافل متطرفة في الائتلاف تحاول ردع قادة جهاز الأمن عن اتخاذ الموقف الواضح المتمثل بإطاعة المحكمة. والأخطر، أنهم يحاولون خلق أجواء تشعر فيها المستويات التابعة لقادة الأجهزة بشرعية العمل ضد الأوامر، وكسر الصفوف والتمرد على القادة. هذه رسالة خطيرة ويجدر التوقع من قادة الائتلاف ومن رئيس الوزراء أن يوقفوا هذا بإعطاء إسناد كامل لقادة الأجهزة بشكل فاعل وجارف.

بطاقة الزيارة لقادة الأجهزة هي الرسمية. معظم الشعب يشد على أيديهم ويؤمن بأهمية المهنية غير المنحازة التي يقفون على رأسها. كونوا أقوياء في وجه المياه العاصفة التي أمامكم وواصلوا في قيادة مرؤوسيكم بجسارة وبحكمة.

* * *

نيوز1 العبري: تزويد السلطة الفلسطينية بالسلاح خطأ كبير

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

وافق المستوى السياسي في إسرائيل هذا الأسبوع على إدخال مركبات مدرعة وأسلحة متطورة ومعدات تنصت وحرب إلكترونية من الأراضي الأردنية إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد تم نقل الأسلحة من قبل إدارة بايدن إلى السلطة الفلسطينية لغرض "الحرب ضد الجماعات الفلسطينية المسلحة." وتقول مصادر سياسية في القدس إن إدارة بايدن مارست ضغوطا كبيرة على إسرائيل للموافقة على هذه الخطوة وكان على إسرائيل الموافقة نظرا للقاء رئيس الوزراء نتنياهو المرتقب مع الرئيس بايدن في نيويورك وحتى لا تتهمها الإدارة الأمريكية بالخيانة وإضعاف السلطة الفلسطينية.

وقال مسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية إن حسين الشيخ، الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمكن في الأسابيع الأخيرة من إقناع إدارة بايدن بأن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى هذه المعدات العسكرية والاستخباراتية لهزيمة الجماعات المسلحة في جنين ونابلس وطولكرم، بهدف استعادة السيطرة في شمال الضفة الغربية. وأدانت حركة حماس هذه الخطوة، ودعت أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية إلى دعم "مقاتلي المقاومة وحماية الفلسطينيين من قوات الاحتلال الإسرائيلي."

مشكلة السلطة الفلسطينية ليست نقص المعدات العسكرية اللازمة للحرب ضد الجماعات المسلحة، بل لكن عدم وجود الرغبة والحافز لدى رئيس السلطة الفلسطينية لمحاربة المسلحين. ويخشى محمود عباس من أن تؤدي حرب السلطة الفلسطينية ضد الجماعات المسلحة في شمال الضفة الغربية إلى إثارة غضب الشارع الفلسطيني وتؤدي إلى حرب أهلية من شأنها زعزعة استقرار حكمه، وبالتالي فإن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تقاتل فقط المجرمين أو نشطاء المعارضة الذين ينتقدون السلطة الفلسطينية.

في فبراير 2023 ، رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الخطة الأمنية التي وضعتها إدارة بايدن، وقدم وزير الخارجية الأمريكي توني بلينكن لمحمود عباس الخطة الأمنية التي وضعها الجنرال مايك فينزل والتي بموجبها يتم تشكيل قوة خاصة. وسيتم إنشاء قوة فلسطينية، وستتدرب القوة في الأردن بتمويل أمريكي ثم تتمركز في المدن الفلسطينية شمال الضفة .لقد رفض محمود عباس الخطة الأميركية على أساس أنها تقدمه كمقاول دفاعي لإسرائيل، وأنها قد تؤدي إلى حرب أهلية في الضفة الغربية.

تمتلك قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عشرات الآلاف من الأسلحة وكذلك بعض المركبات المدرعة التي تلقتها بالفعل من الولايات المتحدة في الماضي بموافقة إسرائيلية، كما تمتلك حركة فتح، برئاسة محمود عباس، عشرات الآلاف من الأسلحة، والمفقود هو قرار حازم من الرئيس عباس بالقضاء على الجماعات المسلحة.

وبالطبع السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يتم توفير الوسائل التكنولوجية المتقدمة ومعدات الحرب السيبرانية للسلطة الفلسطينية؟ – من الواضح أنها ستستخدم هذه الوسائل للتجسس ومراقبة قوات الأمن الإسرائيلية وجمع المعلومات الاستخبارية، ولن تستخدم السلطة الفلسطينية المعدات السيبرانية لتحارب التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي، وهي تحرض بنفسها ضد إسرائيل من خلال وسائل الاتصال ونظام التعليم وشبكات التواصل الاجتماعي، وتواصل دفع رواتب شهرية للمقاتلين وعائلاتهم. لقد تمكنت السلطة الفلسطينية مرة أخرى من التلاعب بالإدارة الأمريكية وإسرائيل وتقديم صورة كاذبة بأنها تريد محاربة العنف ولكن أيديها مقيدة، والحقيقة أن محمود عباس مهتم بشيء واحد فقط وهو الحفاظ على حكمه في وتلقي مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية.

إسرائيل لم تتعلم دروس الماضي ولم تستخلص الاستنتاجات اللازمة وقد تدفع ثمناً باهظاً لذلك في المستقبل.

* * *

هآرتس: يا لها من مناقشة رائعة في المحكمة العليا

بقلم جدعون ليفي

لا أحد سمع النقاش الذي جرى في المحكمة العليا إلا وتأثر به. 13 ساعة ونصف الساعة من النشوة؛ إسرائيل الثانية ليست إسرائيل التي من الواقع، بل التي في الأحلام. منذ فترة طويلة لم يكن لدينا نضال جدي وعميق بهذه الدرجة. ومنذ فترة طويلة لم يكن لدينا نقاش مقطوع بهذا القدر عن الواقع الإسرائيلي الجاهل والضحل والمشاكس والفظ والعنيف والشخصي.

النقاش الذي جرى في المحكمة العليا كان انعكاساً لسيرك البراغيث الذي سبقه في لجنة الدستور داخل الكنيست. كل شيء كان علمياً، أنيقاً، ودياً ومحترماً؛ قاعدة "الصفحات الذهبية" و"حكم فانسبري". حتى إن ممثل الحكومة، المحامي إيلان بومباخ، ظهر للحظة بأنه مثقف بارد من وسط أوروبا وهو يقتبس مونتسكيو وهوبس. نقاش يهودي خالص وأشكنازي بالكامل مع مزيد من القبعات، تقريباً بدون العرب والحريديم، الذين هم مصدر إزعاج ثابت للمجتمع. إسرائيل البيضاء تناقش مستقبل نظامها. كان هذا ممتعاً ومحبطاً في الوقت نفسه.

كان النقاش في فقاعة محمية ومغلقة، غواصة صفراء في مياه ضحلة، ندوة عليا للديمقراطية بمشاركة خيرة العقول على متن سفينة "التايتانيك". لو وجد الأجنبي نفسه في هذا النقاش لأخطأ في الاعتقاد بأن هذا هو مستوى النقاشات والجدالات في إسرائيل، هكذا يتحدثون فيها، لا سيما في الفترة الأخيرة. ولكن المستوى والأسلوب لم يكونا العامل الأكثر خداعاً. فمضمون النقاش كان مخادعاً أكثر بكثير.

الأمر الذي اعتبر من البداية "النقاش الأهم في تاريخ القضاء الإسرائيلي" كان في الحقيقة هكذا. فقد كان النقاش السياسي الأكثر أهمية في تاريخ دولة إسرائيل، ببساطة، لأن هذه النقاشات المهمة والمصيرية لم تحدث ولن تحدث أبداً، وهذا ليس بالصدفة بالطبع. لا يمكن الاستخفاف بأهمية الصراع على قوة استقلالية السلطة القضائية، لكن لا يمكن أيضاً تجاهل النقاشات السياسية التي لم تحدث قط من قبل، حتى لو كانت الأكثر مصيرية وأهمية.

النقاشات التي جرت في المحكمة العليا كانت مضللة لأنها ولدت انطباعاً بأن ذريعة المعقولية تقف بين إسرائيل الديمقراطية وإسرائيل الديكتاتورية. من هنا جاءت الرحمة، وبالتالي التسجيل المصيري للنقاش. فمن جهة، هناك حراس عتبة يناضلون من أجل الإبقاء على كل ما هو موجود. ومن جهة أخرى هناك اليمين التخريبي والانقلابي الذي يريد تدمير كل شيء، بما في ذلك إعلان الاستقلال، وكأن هذه الوثيقة المقدسة قد تم تطبيقها في أي وقت، عمود النار الذي سارت الدولة على هديه منذ إقامتها. ايلان بومباخ الشرير جاء وألقى هذه الوثيقة في سلة مهملات التاريخ.

هذا مضلل. هذه طريقة أخرى لنقول لأنفسنا "يا لروعة جمالنا! أي وثيقة فاخرة لدينا. وكيف سرنا على هديها إلى أن جاء بومباخ. هل يستخف بوثيقة الاستقلال؟ إسرائيل تستخف بها منذ إقامتها. إسرائيل الجميلة طبقت قيماً قليلة جداً من التي صاغها الـ "37 شخصاً الذين لم يتم انتخابهم". أن تقرأ في الوثيقة عن شعب "يحب السلام ويدافع عن نفسه"، وعن إسرائيل التي "ستطبق المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسي لكل مواطنيها بدون تمييز في العرق أو الدين أو الجنس"، وعن إسرائيل التي ستكون "مخلصة لمبادئ وثيقة الأمم المتحدة". العفو؟ متى طبقت إسرائيل أي قرار للأمم المتحدة، هاتوا ولو واحداً فقط؟ ولنضحك أيضاً من هذا، "نحن نمد يدنا للسلام والجيرة الحسنة لكل الدول الجارة وشعوبها". يد للسلام؟ لمن؟ متى؟ أين؟ ما الذي طبقته إسرائيل من كل ذلك قبل أن يقوم بومباخ بتدميره؟

النقاشات التي جرت في المحكمة العليا كانت أوهاماً وأمثالاً. لم تكن مختلفة بأي شيء عن النقاشات في المحكمة العليا في جنوب إفريقيا السابقة حول طبيعة الديمقراطية للبيض التي كانت مطبقة هناك. أي نسمة هواء لم تخترق القاعة "ج" في محكمة العدل العليا، ولم يسأل أحد كيف يمكن التحدث عن الديمقراطية في دولة أبرتهايد.

نأمل وبحق أن تستمر إسرائيل بفضل المحكمة العليا بالسير في ضوء قاعدة "الصفحات الذهبية". سيكون البديل أخطر وأسوأ. ولكن يجب الاعتراف بأنه "حتى مع الصفحات الذهبية، لن نكون دولة ديمقراطية حتى ولو للحظة.

* * *

نيوز1 العبري: محمود عباس يتجنب مواجهة المجموعات المسلحة في شمال الضفة الغربية

بقلم يوني بن مناحيم

تشهد مدينة الخليل غضبا شديدا ضد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، حيث أطلق مسلحون النار يوم 10 سبتمبر/أيلول على مركز الشرطة في المدينة انتقاما لقيام عناصر الأمن الفلسطيني باعتقال اثنين من المجرمين في أحد منازل المدينة، واعتدوا عليهم بالضرب، وتجريدهم من الأجزاء العلوية من أجسادهم، وتصويرهم بهدف إذلالهم،

وأحد المعتقلين من عشيرة الجعبري، ونشرت العشيرة بياناً هددت فيه بالانتقام من السلطة الفلسطينية بسبب الإذلال الذي سببته لها أجهزة أمنها. واعتذرت السلطة الفلسطينية وأعلنت عن تشكيل لجنة تحقيق في ملابسات الحادثة، ولكن من الواضح للجميع أن تشكيل اللجنة كان يهدف إلى "تبريد" القضية.

وهذه الحادثة لا تعكس إلا جانبا واحدا من الأحداث، قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربةي، بدأت خلال الأسابيع الأخيرة عملياتها ضد المجرمين والمطلوبين لأسباب إجرامية في منطقة جنين، واعتقلت عدداً من نشطاء الجهاد الإسلامي الذين أحرقوا مركز شرطة السلطة الفلسطينية في قرية جبع.

كما زادت السلطة الفلسطينية من الاعتقالات السياسية، وفي الأسابيع الأخيرة اعتقلت قواتها الأمنية العشرات من الطلاب في جامعات الضفة، ونشطاء المعارضة، وأطلقت سراح سجناء أمنيين، معظمهم نشطاء ينتمون إلى حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية . واعتقل مهند كابيشا، منسق الكتلة الإسلامية في جامعة القدس، في ابو ديس المحسوب على حركة حماس، والناشطون المعتقلون هم من ينتقدون السلطة الفلسطينية ورئيسها بشكل رئيسي بسبب تنسيقها الأمني مع إسرائيل، وأدانت حركة حماس موجة الاعتقالات وقالت إنها "جريمة تخدم الاحتلال الإسرائيلي."

والتقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قبل حوالي أسبوعين مع رؤساء الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وأمرهم باستعادة الحكم الذي فقدته السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العامين الماضيين، ولكن الأمر يتعلق بشكل أساسي بالنشاط ضد العناصر الإجرامية أو العناصر السياسية، التي تهدد حكم محمود عباس،

إلا أن الآليات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية مُنعت من دخول مخيمات اللاجئين في شمال الضفة واعتقال المطلوبين الذين نفذوا هجمات ضد الإسرائيليين. وبعد العملية الكبيرة التي قام بها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين قبل نحو شهرين، نشرت السلطة الفلسطينية حوالي 600 عنصر أمن. أما في منطقة جنين، فإنهم يعملون فقط ضد العناصر الإجرامية في المنطقة ولا يدخلون مخيم جنين للاجئين. ومنذ العملية، دخلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي مخيم جنين للاجئين مرتين لاعتقال المطلوبين.

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يواصل إظهار الضعف ، لكنه ليس ضعيفا على الإطلاق، اتخذ قرارا سياسيا بعدم مواجهة المطلوبين واعتقالهم خوفا من اتهامه بالتخابر مع إسرائيل، كما يقول محمود عباس لمقربيه وأن المواجهة المباشرة بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية والمسلحين المطلوبين ستؤدي إلى حرب أهلية في السلطة وهو يريد تجنب ذلك.

في الذكرى الثلاثين لاتفاقيات أوسلو، ينبغي الانتباه إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يواصل نفس الأساليب التي استخدمها سلفه ياسر عرفات، فهو يحاول خلق صورة زائفة للحرب على الإرهاب بينما تستمر السلطة الفلسطينية في شن حرب على الإرهاب. دفع رواتب شهرية للإرهابيين. تريد الحكومة الإسرائيلية الحفاظ على حكم السلطة الفلسطينية ومنع انهيارها حتى تتمكن من إدارة الحياة اليومية لثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، لكن من الواضح أن السلطة الفلسطينية تحارب فقط ضد من يعرض حكم محمود عباس للخطر أو ينتقده.

* * *

معاريف: بن غفير وسموتريتش يحاولان تغيير تصور إسرائيل للأمن في الضفة الغربية

بقلم تل ليف رام

ستستمر الفجوات غير القابلة للتسوية بين المواقف الأمنية للوزراء في تقويض استقرار الحكومة التي تجد في هذا الواقع صعوبة في رسم خط سياسي أمني واضح دون الوقوع في صراع صاخب داخلها كل أسبوع. ويسعى الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش إلى ترجمة القوة لديهما إلى تغيير تصور إسرائيل للأمن في الضفة الغربية، وحتى أكثر من قضايا الإصلاح القانوني، فإن الفجوات غير القابلة للتسوية في المناصب الأمنية ستستمر في تقويض استقرار الحكومة مع مرور الوقت، والتي تجد في هذا الواقع صعوبة في رسم خط سياسي أمني واضح دون الوقوع في صراع صاخب داخل السلطة، كل أسبوع، تارة يتعلق الأمر بمسألة السجناء الأمنيين، وتارة أخرى بعد نقل تسع سيارات مضادة للرصاص قدمها الأميركيون إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

جانب من الحكومة يريد البراغماتية وإجراءات بناء الثقة مع السلطة الفلسطينية، بينما في الخلفية يضغط الأميركيون أيضا، بينما يريد جانب آخر من الحكومة تعريفهم كمنظمة يريد نزع سلاحهم. وفي مثل هذا الواقع، من الصعب، بل من المستحيل، صياغة سلوك سياسي وأمني منظم مع مرور الوقت. ومن أجل محاولة تفكيك اللغم السياسي الأخير، طُلب من رئيس الوزراء نشر مقطع فيديو نفى فيه المنشورات التي تم بموجبها تمرير أسلحة بالإضافة إلى العربات المدرعة، وهو ما تبين أنه تقرير كاذب. هذه المرة، يشير رد الفعل السريع لرئيس الوزراء، الذي وقع في السابق على عمليات نقل كبيرة للجيش الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية، أكثر من أي شيء آخر إلى مدى خطورة هذه القضية السياسية. فالجناح العملي في الحكومة، مثل الحكومات السابقة، يرى في السلطة الفلسطينية خياراً افتراضياً أفضل من أي خيار آخر. وفق هذا المفهوم، ومن منطلق المصالح الإسرائيلية، ينبغي تعزيز السلطة الفلسطينية والآليات الأمنية الفلسطينية، خاصة بالنظر إلى عدو مركزي مشترك، ألا وهو حماس، وبسبب الخوف من سيطرتها على الأراضي الخاضعة لها في السلطة الفلسطينية، كما حدث في قطاع غزة. أي صورة رصينة للواقع مفادها أنه إذا انهارت السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل ستكون أكثر انغماساً حتى العنق في تصعيد أمني أكثر خطورة، وفي رعاية مباشرة لملايين المواطنين الفلسطينيين.

إذا تحقق مثل هذا السيناريو من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن المستفيد الأكبر سيكون حماس، التي تسعى إلى خلق الفوضى على الأرض، ولكن الأخطر من ذلك – الربح الصافي سيكون لإيران وحزب الله، حيث ستقوم إسرائيل بتحويل معظم اهتمامها ومواردها بما يحدث في المناطق، وسوف تخضع لضغوط دولية متواصلة. وفي هذا السياق، لا فرق بين كل الحكومات الإسرائيلية الأخيرة، والتي ترأس أغلبها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

ومع عدم وجود أفق سياسي واضح، وفي وضع يجد فيه الأميركيون صعوبة في رؤية حل سياسي، في إطار ما هو مستعد لإدارة الصراع، فإن هشاشة العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية ترتكز على التنسيق الأمني. وفي هذا السياق، يقبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالموقف التقليدي لجهاز الأمن، لأن لإسرائيل مصلحة في تعزيز موقف السلطة الفلسطينية.

وحتى لو ادعى المستوى السياسي الآن أن الموافقة على نقل تسع مركبات مضادة للرصاص التي قدمها الأميركيون هي تحقيق لاتفاقات قديمة من الحكومة السابقة، فإن المؤسسة الأمنية توضح أن نقل المركبات المضادة للرصاص هو مصلحة أمنية واضحة لإسرائيل. بعد أن أبلغ الفلسطينيون الأميركيين أنهم سيظهرون المزيد من التصميم في الحرب ضد التنظيمات، الأمر الذي يقوض فعليا الاستقرار الأمني في المنطقة. لذلك، في المحادثات التي تجري بشكل وثيق خلف الكواليس في المثلث بين

المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين، يدعي هؤلاء الأخيرون أنهم بحاجة أيضًا إلى تعزيز قدراتهم للعمل في مخيمات اللاجئين. وبالتالي فإن المركبات المحمية ليست سوى جزء من قائمة أطول تهتم بها الهيئة.

الأميركيون من جانبهم مستعدون لتقديم المزيد بينما توافق إسرائيل أقل، ولكن بشكل عام لا يوجد شيء جديد تحت الشمس. وهذه هي في الواقع آلية العمل: تدريب وتجهيز وتسليح الوحدات الفلسطينية منذ سنوات طويلة، منذ تدريب وإنشاء "كتائب دايتون" على يد الأميركيين. ويعرف الوزيران بن غفير وسموتريتش ذلك جيدًا أيضًا، حيث من الواضح أن المعدات العسكرية عالية الجودة لا تأتي من التهريب عبر الحدود في الأردن. ما تغير هذه المرة هو فعلياً معادلة الضغط السياسي على استقرار الحكومة، وأيضاً في القضايا الأمنية من الشركاء على اليمين.

في هذه المناطق، يكاد يكون الانضباط التحالفي معدومًا، محاضر مناقشات المجلس الوزاري السياسي الأمني يتم تسريبها بطريقة غير مسبوقة، حتى بالنسبة للسنوات الأخيرة التي كانت غير شرعية أيضا، وذلك لصالح احتياجات سياسية عرضية. حتى الأزمة الأخيرة، كان وزير الأمن الوطني هو الذي تنافس مع الحكومة بأكملها تقريبًا بشأن قضية السجناء الأمنيين، كما في المرات السابقة، بقي بن غفير في الغالب مع الأجواء وجولات العلاقات العامة في وسائل الإعلام، ولكن مع حدوث شرخ آخر داخل الحكومة أدى إلى اقتناع قيادة الأسرى بأنهم تمكنوا من خلق ضجة داخل الحكومة دون أي إجراء المطلوبة من جانبهم.

وعلى النقيض من بن غفير، تمكن وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش من ترجمة سلطته السياسية في الحكومة الحالية إلى تغييرات جوهرية في الممارسة فيما يتعلق بقضايا الإدارة المدنية والبناء والإشراف في الضفة الغربية. وحتى في الماضي كان هناك وزراء وأعضاء حكومة يدعمون رئيس الوزراء من اليمين، لكن ذلك لم يؤثر على سياسة الحكومة، وعادة ما يستوعب الخط العملي أصحاب وجهات النظر الأخرى، مثل وزير الدفاع السابق نفتالي بينيت.

يُحسب لسموتريش أنه مخلص لطرقه السياسية، لقد بنى الاتفاقات الائتلافية بحكمة شديدة بطريقته الخاصة، وبقبعته المزدوجة كوزير للمالية ووزير في وزارة الدفاع، بنى لنفسه دعماً سياسياً قوياً انطلاقاً من تصور أنه يستطيع هذه المرة تحريك الحكومة بقوة نحو الاتجاه الصحيح. يمين. وهذا بخلاف سلوك حكومات نتنياهو منذ الأزل. لكن هذه المصالح، التي تسعى إلى إعطاء الأولوية لقضايا الضفة الغربية والنضال ضد السلطة الفلسطينية، تتناقض بشكل واضح مع المصالح الواضحة الأخرى لإسرائيل تجاه الأميركيين، في الرغبة في الترويج لاتفاق مع السعودية. العربية، ومن وجهة نظر أمنية، يجب التركيز على الحملة ضد إيران. وفي ظل الأزمة الداخلية العميقة التي تعيشها إسرائيل على خلفية الإصلاح القانوني وموجة العنف المتصاعدة، فإن الفجوات الهائلة داخل الحكومة تجعل من الصعب للغاية أداء عملها الحالي في المجالين السياسي والأمني أيضًا. مع مثل هذه التركيبة، من الصعب أن نرى وضعاً يكون فيه اتفاق التطبيع مع السعوديين ممكناً.

* * *

تقديرات: حيوت ستمتنع عن شطب قانون إلغاء المعقولية بأغلبية 8 قضاة

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

يقدر محامون قدموا الالتماسات ضد قانون إلغاء ذريعة المعقولية التي نظرت فيها المحكمة العليا الإسرائيلية بهيئة مؤلفة من 15 قاضيا، يوم الثلاثاء الماضي، أن رئيسة المحكمة العليا، القاضية إستير حيّوت، لن تكتفي بتأييد ثمانية قضاة لشطب القانون، وستسعى إلى إقناع قضاة آخرين بتأييد الشطب.

ونقلت صحيفة "هآرتس" اليوم، الجمعة، عن أحد هؤلاء المحامين تقديره أن حيوت ستبذل جهودا كثيرة من أجل إقناع قاضيين أو ثلاثة على الأقل لتأييد موقفها في حال أنها تؤيد شطب هذا التعديل في "قانون أساس: القضاء". ويعتقد هذا المحامي أن ثمانية قضاة، بينهم حيوت، يؤيدون شطب القانون بناء على تعليقاتهم أثناء جلسة المحكمة، هذا الأسبوع. وهؤلاء القضاة السبعة إلى جانب حيوت يوصفون بأنهم "المعسكر الليبرالي" في المحكمة، وهم: يتسحاق عَميت، عوزي فوغلمان، دافنا باراك – إيرز، عنات برون، عوفر غروسكوبف، روت رونين وخالد كبوب.

وقسم من القضاة السبعة الأخير سيعارض شطب القانون، لكن قسما آخر ربما لم يبلور موقفا حازما. وتشير التقديرات إلى أن حيوت ستركز جهودها عليهم من أجل إقناعهم بتأييد شطب القانون، وبينهم القاضيان غيلا كنافي - شتاينيتس التي لم تعلق بتاتا خلال جلسة المحكمة، ويحيئيل كاشير الذي طرح أسئلة صعبة على الملتمسين ومحامي الحكومة.

وقدّر مسؤول سابق في وزارة القضاء أنه إذا لم تنجح حيوت في تحقيق أغلبية كبيرة من القضاة الذين سيؤيدون شطب القانون، فإنها قد تتجه إلى طريقة بديلة لتقليص الضرر من القانون، وفق ما نقلت الصحيفة عنه. وأوضح أن طريقة بديلة يمكن أن تكون على شكل تحليل التعديل المتعلق بذريعة المعقولية التي يلغيها، وأن يوضح تحليل كهذا أن ذرائع أخرى للرقابة القضائية على قرارات الحكومة ورئيسها ووزرائها، مثل التعسفية أو التفنيد، سيكون بالإمكان استخدامها لأن مصطلح المعقولية لا يشملها. وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن لا صلاحية للمحكمة العليا بالتدخل في تشريع قانون أساس. إلا أن محامين قدموا التماسات ضد القانون يعتقدون أنه توجد أغلبية كبيرة بين قضاة المحكمة العليا الذين يؤمنون أن الصلاحية المؤسِسة للكنيست ليس غير محدودة، حسب الصحيفة.

وأضاف المحامون أنه حتى في حال امتنعت المحكمة العليا عن شطب التعديل بشأن المعقولية، فإن القضاة سيستغلون قرار الحكم من أجل أن يضعوا فيه القاعدة العقائدية من أجل استخدامها لاحقا

* * *

استطلاعات

استطلاع: تراجع "الليكود" بشدة أمام "غانتس"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أشارت نتائج استطلاع للرأي إلى تقدم واضح لحزب "غانتس" على حساب "نتنياهو" و"لابيد." وفيما يلي نتائج الاستطلاع الذي أجرته صحيفة معاريف ونشر صباح اليوم الجمعة:

- همحني هممليختي (غانتس) 31 مقعداً.
- الليكود (نتنياهو) 27 مقعداً.
- يش عتيد (لابيد) 16 مقعداً.
- شاس (درعي) 9 مقاعد.
- يهدوت هتوراة 7 مقاعد.
- الصهيونية الدينية (سموتريتش) 5 مقاعد.
- عوتسما يهوديت (بن غفير) 5 مقاعد.
- إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6 مقاعد.
- حداش / تعال (الطيبي) 5 مقاعد.
- راعام (عباس) 5 مقاعد.
- ميرتس 4 مقاعد.
- العمل (ميخائيلي) لا يتجاوز نسبة الحسم.
- بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم.

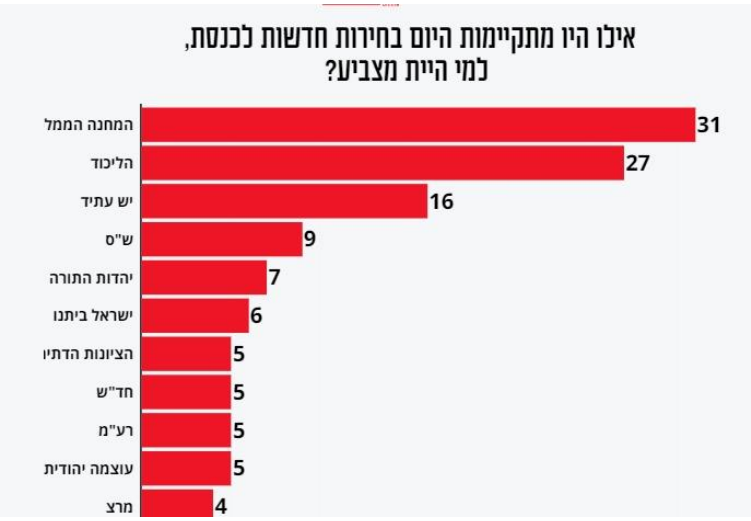

وتحصل الأحزاب في الائتلاف الحالي على 53 مقعداً فقط، بينما تحصل أحزاب المعارضة على 57 مقعداً، والأحزاب العربية الطيبي + عباس 10 مقاعد فقط.

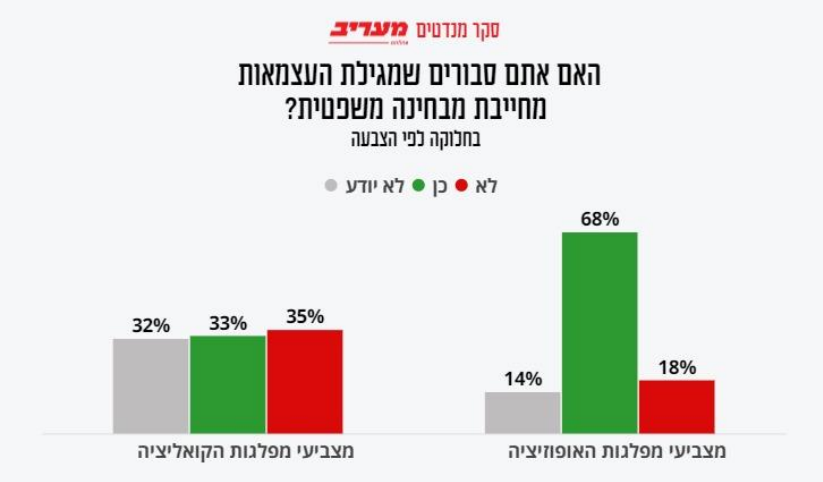

כמו תשאל استطلاع "معاريف" عن سيناريو يتنافس فيه حزبان جديدان في الانتخابات حزب مرتبط بالاحتجاج ضد الحكومة وحزب يميني ليبرالي. وأظهر الاستطلاع أن حزب اليمين الليبرالي يحصل على 9 مقاعد، وحزب الاحتجاج على 5 مقاعد فقط، الضحية الأساسية للوضع الجديد هو "معسكر الدولة" الذي يخسر 6 مقاعد وينخفض إلى 25 مقعداً، أي أقل بمقعد واحد من الليكود.(26)

ويحصل الحزب الليبرالي اليميني على معظم أصواته من ناخبي "حزب غانتس" (حوالي 3 إلى 4 مقاعد)، وكذلك من ناخبي "الليكود" و"يش عتيد" و"إسرائيل بيتنا" (حوالي مقعد من كل منهما). ويتلقى حزب الاحتجاج أصواتًا من ناخبي معسكر الدولة (حوالي مقعدين)، و"يش عتيد" (مقعد) و"ميرتس" (أيضًا مقعد)، وبالتالي يقل عن نسبة الكتلة المعارضة.

المزيد من الأصوات تأتي إلى حزب الاحتجاج من أولئك الذين لم يقرروا بعد، وفي هذه الحالة يضعف تفويض الائتلاف ويصل إلى 52 مقعداً في الكنيست، مقابل 68 لكتلة المعارضة التي تضم الحزبين الجديدين.

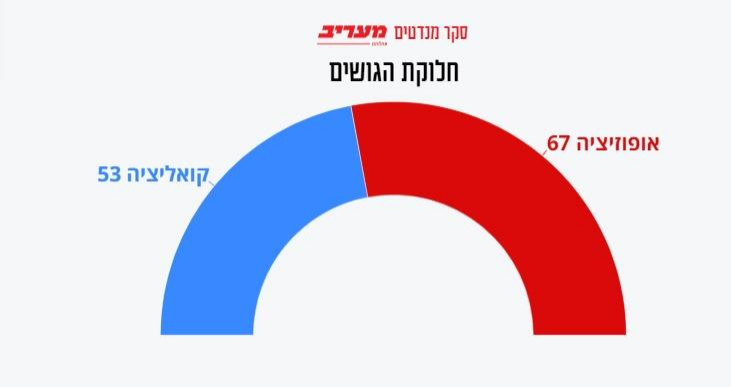

ورداً على سؤال آخر في استطلاع "معاريف": **"هل تعتقدون أن إعلان الاستقلال ملزم قانونا؟** كانت الإجابات: 46في المئة من مجموع المستطلعين أجابوا بـ"نعم" (46في المئة من ناخبي أحزاب المعارضة، 46في المئة من ناخبي الليكود و33في المئة من ناخبي أحزاب الائتلاف). وأجاب 28في المئة من مجموع المستطلعين بـ"لا" (26في المئة من ناخبي الليكود، 18في المئة من ناخبي

المعارضة و35في المئة من ناخبي الائتلاف). وأجاب 26في المئة آخرون بـ"لا أعرف" (28في المئة من ناخبي الليكود، 14في المئة من ناخبي المعارضة و32في المئة من ناخبي الائتلاف).

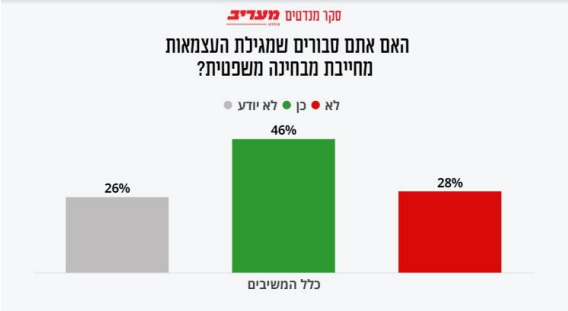

* * *

تقارير

i24NEWS: الملف النووي السعودي وتحذير جهاز الأمن الإسرائيلي | تقرير

يلقي النظام الأمني بظلال من الشك على إمكانية الحصول على ضمانات كافية من الإدارة الأميركية بشأن اتفاق التطبيع مع السعودية. وتلقت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية موقف لجهاز الأمن الإسرائيلي مما يجري خلف الكواليس حول صياغة اتفاق تاريخي بين إسرائيل والسعودية خلال الأشهر المقبلة.

أحد أسباب هذه الشكوك هو أن جهاز الأمن الإسرائيلي غير مقتنع بأن البرنامج النووي السعودي، الذي يشمل تخصيب اليورانيوم، سيبقى في المجال المدني فقط. ويحذر الموقف الأمني من أن الإسراع في الانتهاء من تفاصيل الاتفاق، دون تدخل كاف لجهاز الأمن الإسرائيلي في الملف النووي، يمكن أن يكون له أثر مدمر على أمن إسرائيل واستقرار المنطقة برمتها. كما يحذرون من أن الاتفاق يجب أن يتضمن ضمانات للحفاظ على التفوق العسكري النسبي لإسرائيل في المنطقة، بما في ذلك الوعود الأمريكية في هذا الشأن، بالإضافة إلى تحليل مفصّل للعواقب التي قد تترتب على بناء المفاعل على دول أخرى في المنطقة مثل مصر وتركيا. وطالما أن جهاز الأمن غير مقتنع بأن إسرائيل في "مكان آمن"، خاصة فيما يتعلق بموضوع تخصيب اليورانيوم في المملكة العربية السعودية، وفي قضايا أخرى، فستكون هناك معارضة في جهاز الأمن الإسرائيلي لتوقيع هذا الاتفاق.

ومن ناحية أخرى تعتبر اسرائيل اتفاقية التطبيع مع المملكة العربية السعودية هدفًا استراتيجيًا وتاريخيًا مهمًا غير مسبوق لها. لكن في الوقت نفسه يحذرون من أن هناك شكوكاً كبيرة حول إمكانية الحصول على ضمانات كافية من الأميركيين لأمن إسرائيل، وأن يبقى السلاح النووي السعودي في المجال المدني فقط. كما تؤكد المؤسسة الأمنية أن قضية المفاعل النووي السعودي هي العنصر الحاسم والمهم بالنسبة للسعوديين، ناهيك عن القضية الفلسطينية.

وقبيل الانتخابات الأمريكية، التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تعتقد إسرائيل أن الفرصة المتاحة لمثل هذا الاتفاق التاريخي تتراوح بين ستة وثمانية أشهر وهي الفترة التي ستنخفض بعدها احتمالية التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بشكل كبير. ويقدر أنه لا يزال هناك طريق طويل قبل التوقيع على اتفاق التطبيع، لكنه يصف عملية خطيرة للغاية تجري خلف الكواليس، والتي تتضمن اجتماعًا مشتركًا لمصالح الولايات المتحدة (حيث الإدارة الأمريكية مهتمة بالتوصل إلى اتفاق يعتبر بإنجاز سياسي تاريخي في عام انتخابي) والسعوديين (الذين يرغبون في إطلاق البرنامج النووي).

* * *